الاستثمارات الاجنبية وواقع الاقتصاد العراقي وآفاقه المستقبلية

الاستاذ المساعد : سيف الدين محمد الحديثي
كلية دجلة الجامعة

المستخلص :

يصنف الاقتصاد العراقي ضمن الاقتصاديات التي تعتمد في دخولها القومية على الصناعة الاستخراجية و بعض الموارد الاخرى هذه الميزة تمكنه فيما لو استثمرت ضمن برامج تنموية اكثر عقلانية لحققت معدلات نمو متوازن لقطاعاته.

الا ان الظروف غير الطبيعية و السياسات الاقتصادية غير الموضوعية و ضعته في ظروف اكثر صعوبة و مشاكل اكثر تعقيداً ادت الى تدني انتاجه المحلي و اشاعة ظواهر اقتصادية و اجتماعية كالبطالة و التضخم و جاءت المديونية و التعويضات التي فرضت عليه بموجب البند السابع لقرارات مجلس الامن لتضيف اعباءاً اثقلت الاقتصاد العراقي و زادت من تدهور المستوى المعيشي لافراده . وكان لابد من التوجه للاخذ بسياسة الاصلاح و اعادة تنمية القطاعات الاقتصادية الحكومية و الخاصة مستفدين من الامكانيات و الموارد الاقتصادية و البشرية المتوفرة محلياً و بالتعاون مع الاستثمارات الاجنبية المقدمة من الدول و المؤسسات المالية الدولية مع الاخذ بتجارب الدول النامية في هذا الخصوص.

و عليه فأن توجه العراق للتعاون مع الاستثمارات الاجنبية قد تعزز بصدور القانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 و هذا يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري بما يحفز الاستثمارات الاجنبية و يشجعها في المساهمة في تمويل او اقامة المشاريع الانتاجية و الخدمية في العراق كما يتطلب الامر تحقيق الامن و توفير المستلزمات اللازمة لهذه الاستثمارات التي سترى وجود فرصاً كثيرة مناسبة لانشطتها قد لاتجدها في الدول الاخرى . وهذا يتطلب ايضاً سعي الحكومة العراقية و منظمات المجتمع المدني للضغط على مجلس الامن لاعادة النظر في ما

فرض على العراق من تسديد مبالغ المديونية والتعويضات التي هي الاخرى احدى معوقات عملية الاصلاح الاقتصادي والتنمية في مستقل العراق.

Foreign Investment and Iraqi Basic Economy and Future Progress

Abstract :

The Iraq economy is classified within the economics that depend for National Income on extractive industry and on other resources . This merit , if invested in more reasonably way within development projects , could realize balanced growth rates for its sectors .

But these up normal circumstances and non-objective economic policies made Iraq in more difficult and complicated circumstances and problems that resulted low production and common socioeconomic phenomenon such as unemployment , inflation and consequently the indebtedness and compensation that burdened the Iraqi economy and increased the deterioration in the standards of living of the citizen . There were no way just to adopt the reform policy and redevelop the economic state and private sectors through benefiting from the potentialities and economic and human resources with the collaboration of the foreign investments granted by other countries and international financial foundations taking into consideration the experience of the developing in this aspect .

Thus , Iraq tendency towards the collaboration of foreign investments was supported by issuing Investment Law No.(13) 2006 which require preparing an investment circumstances that urge this foreign investment to contribute in financing and establishing productive and service projects in Iraq along with realizing security situation and providing the prerequisites for these investments that could utilize more suitable opportunities and activities which could not be found in other countries .

This aspect should encourage the Iraqi government and the civil society organizations to make more pressure on Security Council to review the sums imposed on Iraq to repay compensations and indebts which are considered as one of the obstacles affection the economic and developing reform process for Iraq future .

المقدمة

لعل من اهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية في العراق في السنوات الاخيرة هو تطلعها بشكل لافت للنظر لمساهمة اجنبية كبيرة في تنمية و اعمار الاقتصاد العراقي ، والمراد بهذه المساهمة ليس في صورة قروض و منح اجنبية يحصل عليها من دول و مؤسسات مالية وانما من خلال تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد اعادة النظر في قوانين الاستثمار السابقة و تشريع قانون جديد للاستثمار رقم 13 لعام 2006.(1) و تأسيس هيئة عامة للاستثمار لها استقلالها الاداري و المالي . والذي يعود الى التشريع يجد ان السياسة الاقتصادية تتجه الى مساهمة الاستثمارات الاجنبية في الانشطه الاقتصادية المختلفة و خاصة النفط و الغاز و العودة الى العراق بعد خروجها بموجب قرارات تأميم صناعة النفط في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي.

وقد تبلورت هذه السياسة من خلال عقد عدة مؤتمرات خارج العراق برعاية الولايات المتحدة الامريكية او التي عقدت برعاية السيد رئيس الوزراء و فيها دعوة واضحة و صريحة لحكوماتها و شركاتها للمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية في العراق و الاستفادة من الفرص التي اتاحها قانون الاستثمار و القوانين المساندة له و خاصة قوانين النفط والغاز و قانون المحافظات و تنمية الاقاليم .

و يظهر من التسهيلات ان السياسة الاقتصادية تتجه للانفتاح على الاقتصاد الدولي على غرار السياسات الاقتصادية التي اتبعتها بعض الدول النامية كمصر و دول جنوب شرق اسيا و الصين والبرازيل و التي لم تخلو من جوانب ايجابية وسلبية على اقتصادياتها.

وهنا علينا ان نفترض ان سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق سوف تختلف عن تلك التي اتجهت اليها الدول اعلاه و ذلك :-

1. ضخامة ما يملكه العراق من الثروات و الموارد الطبيعية كالنفط والغاز و ثروات اخرى ما يجعلها الضمانة الاكيدة للاستثمارات الاجنبية وما سوف تحققه من ارباح و فوائد .

2.يجب ان نعترف ان العراق في ظروفه الاقتصادية الحالية يحتاج الى استثمارات اجنبية كبيرة للمساهمة بأصولها المالية او انتاجها من السلع الرأسمالية و نقل المعارف والخبرات لتمكنه من اعادة اعمار قطاعاته الاقتصادية الحكومية والخاصة .

3.ان الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة التي اثقلتها الازمة المالية العالمية التي لاتزال تلقي بنتائجها السلبية على الاقتصاد العالمي . تحفز الاستثمارات العربية و الاجنبية و شركاتها التوجه الى العراق لانها تجد فيه الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة قد لاتجدها في غيره من الدول النامية الاخرى .

اننا في هذه البحث المتواضع صادفتنا الكثير من الصعوبات (كغيرنا من الباحثين في ظل الظروف الحالية) في امكانية الحصول على المعلومات و البيانات عن الاقتصاد العراقي لان المتوفر القليل منها يشوبه الدقة و الموضوعية و عدم وضوح الرؤى للسياسة الاقتصادية التي يكتنفها الكثير من الاجراءات (المركزية و اللامركزية) ان لم تكن متعارضة و ما رافقها من ظواهر سلبية تتمثل بعدم الاستقرار السياسي و الامني و الفساد المالي و الاداري و نزوح الكثير من الكفاءات و الخبرات الوطنية خارج العراق و التي هي الان محط احترام و تقدير الكثير من دول المنطقة والدول الاجنبية المستضيفة لها .

ان الباحث يتطلع من خلال مساهمته هذه الى جانب غيره من الباحثين بما يمكن العراق و يساعده على تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي و اعمار مؤسساته الانتاجية والخدمية محققاً الحياة الامنة و المستقرة اقتصادياً وسياساً و اجتماعياً لشعبه .

والله من وراء القصد

المدخل المنهجي لموضوع البحث

مشكلة البحث :

تتفق الدراسات و البحوث الاقتصادية في مجال العلاقات الدولية على اهمية التعاون الاقتصادي بكل جوانبه التي ترى فيها المساهمة الجادة لتحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي والسلام الدولي .

وفي احد هذه الجوانب يتصدر موضوع التعاون في مجال الاستثمارات الاجنبية التي تعد من المتغيرات الاقتصادية المهمة في العالم ما دامت تقوم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الدول. والعراق على الرغم من امكانياته المالية وثرواته الاقتصادية التي اصابها الكثير من الدمار و الهدر والسياسات الاقتصادية غير الواضحة و ما يتعلق بالمتغيرات الاقليمية والدولية ساهمت هي الاخرى في تدمير هياكله الانتاجية و مرافقه العامة التي انعكاست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي . وهذا يدعو الى المشاركة في دراسة هذا الموضوع و تقديم المقترحات اللازمة لتنميته الاقتصادية وفق نظرة موضوعية انسانية وبما يساعده على استثمار ثرواته الوطنية و امكانياته المالية بالتعاون مع الاستثمارات الاجنبية التي هي الاخرى تجد فيه من الفرص المربحة و المغرية قد لاتجدها في دول اخرى .

اهمية البحث :

تتحدد اهمية البحث في :

1.الاقرار بواقع الاقتصاد العراقي المقيد بجملة من المشاكل التي تركت اثارها على هياكله الانتاجية و سياساته الاقتصادية والمالية العقيمة التي حالت الظروف غير الطبيعية منذ عدة عقود دون معالجتها .

2.اهمية مشاركة الاستثمارات الاجنبية في عملية الاصلاح الاقتصادي و اعمار العراق و هناك مايحفزها على ذلك بحكم ما يمتلكه من ثروات و موارد طبيعية و بشرية.

فرضية البحث :

تعتمد فرضية البحث على ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تمارس دوراً فاعلاً و مؤثراً في برامج التنمية و الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل توفر السياسات و آلاليات المحفزة لها و بما يحقق المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى دراسة واقع الاقتصاد العراقي و توضيح معالمه و مشاكله المتمثلة بالاختلالات الهيكلية و تدني انتاجية قطاعاته الحكومية والخاصة و عقم السياسات المالية والنقدية الامر الذي يتطلب تضافر الجهود و الامكانيات المحلية الى جانب الاستثمارات العربية و الاجنبية و تهيئة المناخ و البيئة المناسبتين لانجاح هذا التعاون الذي يضمن تحقيق مصالح الجميع .

منهجية البحث :

لاهمية الموضوع و قدر توفر البيانات و المعلومات للباحث لان قديمها اصابه الحرق و الدمار و الجديد منها اما غير منشور ، و المنشور يشوبه التناقض و عدم الدقة . لذلك اعتمد الباحث على جهوده الشخصية و بالتعاون مع الاخرين في اعداد هذا البحث معتمداً مناهج بحثية ذات علاقة بالبحث و فرضياته و اهدافه مع دراسة وتحليل موضوعي لهذه المعلومات من خلال اربعة فصول .

الاول منها كان التعريف بالاستثمارات الاجنبية ، انواعها ، خصائصها و المراحل التأريخية التي مرت بها و تجارب الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة . و ثانيها الاحاطة بواقع الاقتصاد العراقي و ملامحه الرئيسية وامكانياته الاقتصادية و الظروف غير الطبيعية التي رافقته عدة عقود و ما نتج عنها من مشاكل اقتصادية و اجتماعية تركت اثارها على المجتمع العراقي و علاقته مع دول الجوار و الدول الاخرى حتى مع وجود عدة تشريعات و قوانين للاستثمار المحلي والاجنبي . و في الفصل الثالث تم التطرق الى التنمية و الاصلاح الاقتصادي في العراق انماطاً و سياسات للقطاع الحكومي و نشأة و تطور القطاع الخاص .

وعليه يرى الباحث لا مناص من التعاون مع الاستثمارات العربية والاجنبية و خلق فرص للاستفادة منها في عملية الاصلاح و التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تهيئة المناخ والبيئة المحفزة لها ، وهذا هو محور الفصل الرابع. ومن ثم التوصل الى عدد من الاستنتاجات و التوصيات التي يرى فيها الباحث من الضروري مناقشتها و تصويب ما يتطلب منها و الاخذ بها من قبل الجهات ذات العلاقة .

الفصل الاول - مدخل لدراسة الاستثمارات الاجنبية

اولاً - التعريف بالاستثمارات الاجنبية :

يتفق غالبية الاقتصاديون على ان الاستثمارات الاجنبية ظاهرة حديثة بعناوينها و قديمة بأهدافها تعود الى منتصف القرن التاسع عشر حين تحركت رؤوس الاموال الامريكية للاستثمار في المملكة المتحدة آنذاك .

ان ما شهدته الاستثمارات الاجنبية من تطور ملحوظ منذ بداية القرن العشرين يعود الى المتغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي من جهة و فشل المصادر التقليدية المتمثلة بالقروض و المنح الثنائية و قروض البنوك التجارية في تعاملها مع الدول النامية و ما خلقته لها من ازمات المديونية و فرض سيطرة الشركات متعددة الجنسية على اقتصادياتها و دعوتها لقبول فكرة العولمة من خلال الانضمام الى منظمة التجارة الدولية من جهة اخرى .

و مع ذلك فأن التعريف بالاستثمارات الاجنبية ظل محل خلاف الاقتصاديين في الدول و المنظمات الدولية المعنية بها و يعود ذلك الى طبيعة التوجهات الفكرية لتلك الدول و القوانين والاجراءات المنظمة لها محلياً و دولياً ، وان كان هناك نوع من التوافق على تعريفها (حركة و انتقال الاموال النقدية و المعدات التكنولوجية و المعارف و الخبرات و استخداماتها في انتاج السلع و الخدمات في ظل ظروف بيئية تحقق مصالح الدول المانحة و الدول المستفيدة معاً).(2) ، وهنا لابد ان نشير الى ان اختلاف التعاريف لا يفقدها اهميتها الاقتصادية و الاجتماعية .(3) لانها تعد من اهم الانشطة الاقتصادية والتجارية الحاضرة في مختلف الازمنة و تبقى من اهم المتغيرات الاقتصادية في مجال العلاقات الدولية .

وهنا لابد من التعريف بالبيئة الاستثمارية وهي (مجموعة السياسات و القوانين التي تنظم العمل الاقتصادي بكل مجالاته و تخصصاته و تحفز المستثمرين دولاً وشركات الى استثمار اموالهم وخبراتهم في ملكية او المشاركة في ملكية المشاريع الانتاجية و الخدمية بما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الاطراف ذات العلاقة) .(4).

ثانياً - انواع الاستثمارات الاجنبية :

يمكن تقسيم الاستثمارات الاجنبية حسب استخداماتها :

1.الاستثمارات المباشرة (Foreign direct investment) التي تشترط ملكية و ادارة المشاريع في الدول الوافدة اليها وفق معاير الاكثر ربحية ان لم تكن لها مصالح سياسية اخرى و تمثلت هذه الاستثمارات بالصناعات الاستخراجية والتعدين و خاصة النفط والغاز و التجارة الدولية في ظل المرحلة الاستعمارية ، و الاتصالات و البرامجيات و المؤسسات المالية والمصرفية والعقارات في المراحل اللاحقة . وهي استثمارات طويلة آلاجل تتمتع بحقوق ومزايا و اسعة منها تحويل عوائدها من الارباح والفوائد الى موطنها الاصلي على حساب استنزاف ثروات و موارد الدول العاملة فيها مقابل النزر القليل من العوائد المالية .

ولقد حدث تحول بالعقود الاخيرة من القرن العشرين حول اهمية الاستثمارات الاجنبية و اهدافها في الدول النامية بعد انحسار مصادرها التقليدية المتمثلة (بالمنح والقروض) و اتجاه العديد منها بعد حصولها على استقلالها السياسي و الاقتصادي الى المؤسسات المالية وخاصة في اوربا و الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك تراكمات مالية كبيرة.(5) للاستفادة منها في تمويل مشاريع تنميتها وبالتالي فأنها اخذت تشكل اهم المتغيرات الاقتصادية في العالم لانها تعمل وفق ما يضمن المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة للدول و خاصة في الدول النامية التي ترى فيها ما يساعدها على استثمار ثرواتها و مواردها الطبيعية والبشرية واكتساب المعارف الفنية والخبرات لكوادرها و توسيع اسواقها المحلية و المشاركة في التجارة الدولية .

2.الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة (Foreign indirect investment) والتي تتمثل بالاتي :-

أ.الاستثمارات في الاوراق المالية (اسهم الشركات وسندات الخزينة) التي يتم تداولها في الاسواق المالية والبورصات المحلية والدولية .

ب.قروض ومساعدات مالية ميسرة محدودة الاجل تقدم من صناديق التمويل و المصارف التجارية والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة والدول البترولية لتمويل بعض المشاريع في الدول النامية مقابل فوائد سنوية .

ج.قروض مالية طويلة آلاجل تقدم من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء والتعمير و مؤسسة التمويل الدولية و مؤسسة التنمية الدولية و صندوق التنمية الاوربية تقدم الى الدول النامية وفق شروط يرى البعض انها قاسية تصل حد التدخل و فرض سياسات اقتصادية و تجارية على الدول المستفيدة منها . ويغلب على هذه الاستثمارات مؤشرات سلبية منها.(6) :

1. اثبتت فشلها في كثير من الدول النامية و اوقعتها في ازمات مالية ونقدية كارثية لان الحصيلة الصافية لها متأرجحة في تحقيق اهدافها ، وانها تأخذ اكثر مما تعطي من خلال تحويل فوائدها المتحققة الى موطنها الاصلي.(7) كما حصل في البرازيل ودول جنوب شرق اسيا في تسعينات القرن الماضي و كذالك الحال في مصر.

2.ان هذه الاستثمارات لم تجد في الظروف و البيئة الاستثمارية المناسبة لها في غالبية الدول النامية و اللازمة لتحقيق نمو متوازن لقطاعاتها الاقتصادية و زيادة معدل نمو الانتاج والدخل القوميين ، اتجهت لكسب ود و رضى السياسين فيها محققة مصالحهم الذاتيه ومصالح دولها سالكة طرقاً غير طريق التنمية انعكست على تدني الادخار و الاستثمار المحليين و بالتالي زيادة العجز في موازينها و إشاعة المظاهر الشكلية و خلق مشاكل مالية و اجتماعية هي في غنى عنها . او ان البعض منها حقق فرصاً استثمارية مربحة بحيث فرضت سيطرتها على مفاتيح التطور الاقتصادي و جعلت منها اسباباً لقوتها و ديمومتها و حالت دون انتاج حاجة تلك الدول من السلع الانتاجية و اغرقت اسواقها بانواع من السلع الاستهلاكية و بأ سعار في متناول الجميع .

و نخلص الى ان وجود الاستثمارات الاجنبية من الاهمية للدول النامية على ان لا ينطوي عليها خلق عقلية استهلاكية و تراخي الجهود لتكوين المدخرات المحلية واضعاف المتوفر منها جراء المنافسة التي يخلقها المستثمر الاجنبي في تسويق منتوجاته و التأثير على انتاج و ربحية المنتج المحلي ، في حين المطلوب خلق عقلية ادخارية – استثمارية .(8) . وهذا يتطلب ضبط و مراقبة عمل الاستثمارات الاجنبية و الحد من سرقتها لفائض القيم التي تحققها في الدول النامية ليس فقط من خلال اقتسام الارباح بين هذه الدول والشركات المستثمرة وانما ايضاً من خلال التضخم الذي لايزال يمثل الاداة الرئيسية لسرقة فائض القيم في الدول النامية لان التضخم يعتبر الوسيلة الاكثر فعالية من نقل فائض القيم لصالح الدول المتقدمة و الشركات المتعددة الجنسية و على الرغم من ان الدول المنتجة والمصدرة للنفط علم 1973 استطاعت الحصول على جزء كبير من حقوقها و فرض سيطرتها على الانتاج و التسعير ، الا ان التضخم العالمي استطاع اعادة جزء كبيراً من البترودولار لصالح الشركات التجارية العالمية المصدرة للسلع و الخدمات و بأسعار اكثر .

ثالثاً : القواعد والقوانين المنظمة للاستثمارات الاجنبية :

نظراً لاهمية الاستثمارات الاجنبية في تنمية اقتصاديات الدول النامية وتطوير العلاقات الدولية وفق مبدأ الاكثر رعاية و المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة، ومع هذه النظرة

التفائلية فان الامر لا يخلو من مشاكل وسلبيات انعكست على تجارب بعض الدول (لاسباب متعددة) حتى اخذت تقلق الكثير من المسؤولين فيها و خاصة الاقتصادين وفقهاء الشريعة الاسلامية والقانون الدولي حتى ان بعضها اضطرته ان يدفع ثمناً ليس اقتصادياً فقط و انما سياسياً و استراتيجياً تمثلت بعدم الاستقرار السياسي و الامني في عدة مناطق من العالم وخاصة منطقة الشرق الاوسط و خلال فترات زمنية سابقة و حالية.(9) . فغالبية الدول النامية تعتبر في امس الحاجة الى الاستثمارات الاجنبية لتمويل سياسات الاصلاح و تنمية اقتصادياتها و ترى في الشروط التي يفرضها المستثمرون الاجانب تتجاوز تحقيق الارباح و الفوائد وتحويلها الى الخارج لتصل الى حد المساس بالسيادة الوطنية والتدخل في القرارات و ادارة المشاريع الممولة .على الرغم مما تبذله الدول النامية من جهود و تضحيات مادية و معنوية لجذب هذه الاستثمارات.اما الدول و الشركات المانحة فانها تعتقد بأن ما تحصل عليه من ضمانات و منافع مادية لا تعادل في الواقع المنافع التي تحققها الدول المستفيدة في تطوير اقتصادياتها. في حين يرى الباحث (ضرورة التزام الاستثمارات الاجنبية المباشرة باهداف و اولويات و انماط التنمية في الدول المستفيدة و ان تأخذ في الاعتبار تأثيرها على النظام الاقتصادي ايجابياً في مجمل الاوضاع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و ان يصاحبها سياسة ادخارية-استثمارية و بعكس ذلك فأن ضررها يسبق منافعها و قد يدرك الرأسمال الاجنبي هذه الحقيقة فيقلع عن هذه الدول تاركاً اقتصادياتها افقر مما كانت عليه.(10) .

و لكي نتعرف على طبيعة حركة الاستثمارات الاجنية يقتضي تحليلها كظاهرة اقتصادية لها خصائصها و علاقتها بالادخار و هذا يتطلب اعطاء ايجاز عن تطورها التأريخي منذ ان كانت احدى ادوات و مصالح الدول الاستعمارية في الدول النامية الى ان اصبحت تهدف الى تحقيق اغراض اقتصادية تقوم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الدول .

رابعاً - الخصائص الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية :

تناول الكثير من الاقتصادين من مختلف النظم الاقتصادية العلاقة بين كل من الدخل القومي و مكوناته الاستهلاك و الادخار و الاستثمار لانها تقوم على المعادلة الاتية:-

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار

الادخار = الاستثمار

وهنا نشير الى :-

1.المدخرات الاجبارية المحلية (Local forced savings) التي تلجأ اليها بعض الدول لظروف غير طبيعية تمر بها كالكوارث الطبيعية والحروب و الازمات الاقتصادية.

2.المدخرات الحرة (Volantary savings) و تتمثل بالادخارات الخاصة (Private savings) للافراد الطبيعيين و المعنويين.

وفي كل الاحوال فأن تعاظم الادخارات المتحققة للشركات في الدول المتقدمة تدفع لاستثمارها خارج دولـها و غالباً ما تتـجه الى الدول الـجاذبة لـها التي توفـر لها مزايا مطـلقة ونسبـية و ضمانات يمكنها من جني ارباح اكثر مما تحققه في موطنها الاصلي من خلال استثمارها في الانشطة انتاجية و العقارات و المضاربة التجارية في السلع الستراتجية كالنفط والغاز بالاضافة الى اسهم الشركات و سندات الخزينة للاسـتفادة من تقلبـات اسعار الصـرف في اسواق المال و البورصات .اما بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضآلة مدخراتها المحلية بحكم تخلف انشطتها الانتاجية و انخفاض مستوى الدخول فيها باستثناء القلة من الملاك والتجار ممن يفضلون اكتناز المعادن الثمينة . وحتى لو استثمرات مدخراتهم فأنها لاتكفي لتمويل برامج تنميتها الاقتصادية مما يضطرها اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الغير مباشرة لتمويل تنميتها الاقتصادية و تقليل فجوتها التنموية مع الدول المتقدمة و زيادة انتاجها المحلي ومساهمتها في التجارة العالمية.

خامساً - التطور التأريخي للاستثمارات الاجنبية :

تقتضي الاشارة الى ان التطور التأريخي للاستثمارات الاجنبية مرت بمرحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الاولى : عرفت هذه المرحلة بالسيطرة السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية على العديد من الدول في اسيا وافريقيا و امريكيا اللاتينية ، وقد شجعت هذه الدول شركاتها للاستثمار في مشاريع الصناعات الاستخراجية و التعدين و التجارة و الزراعة في الدول الخاضعة لسيطرتها مقابل حصول الاخيرة على النزر القليل من الفوائد وحتى هذه الاخيرة تستردها الشركات التجارية التابعة للدول المتقدمة جراء اغراق اسواق الدول النامية بمنتوجاتها من السلع الاستهلاكية .

المرحلة الثانية : تتحدد هذه المرحلة ابتداءاً من خمسينات القرن الماضي وتميزت بالمظاهر الاتية :

1.حصول العديد من الدول على استقلالها السياسي و تحرير اقتصادياتها الوطنية .

2.ظهور فرص للتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية و المالية من خلال المنظمات و المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير.

3.اقامة التكتلات الاقتصادية و تنظيم الاسواق التجارية الاقليمية و الدولية في عدة مناطق من العالم و عقد مؤتمرات لتنظيم وتسهيل التجارة الدولية و التي تمخضت عنها منظمة التجارة والتنمية (UNCTAD) و منظمة التجارة الدولية(WTO) و الاخذ بالعولمة التي هي وليدة مراكز البحوث والدراسات الغربية .

4.تأسيس الشركات الوطنية في الدول النامية لاستثمار ثرواتها و مواردها الطبيعية وفق صيغ استثمارية جديدة كالاستثمار المباشر و المشاركة و عقود الخدمة و عقود الايجار و عقود التشغيل و الصيانة و نظام (BOT) و الخصخصة.

5. تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسية خارج دولها مما ساعد على الانتاج الواسع واغراق الاسواق العالمية بالسلع الاستهلاكية و الوسيطة و الانتاجية و بالتالي تعاظم حجم التجارة الدولية و الدعوة لاقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على الجمع بين النمو و العدل و الاخلاق يسخر فيه المجتمع لخدمة النمو بدلاً من ان يسخر النمو لخدمة المجتمع و هذا يحقق مصالح الاثرياء و اصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يشكلون نسبة 1% من المجتمع الغربي.

و قد ترتب عن هذه المرحلة اتفاق الدول المتقدمة والنامية على التنسيق المشترك و التعاون بين مؤسساتها و شركاتها لتحقيق اهدافاً اكثر سمواً و اخلاقية مما ساد في المرحلة السابقة محققين المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة وفق احكام و قواعد القانون الدولي.(11) و قرارات المنظمات المتخصصة التابعة لامم المتحدة و خاصة في مجال التأميم و نزع الملكية و الازدواج الضريبي و الرقابة على الصـــرف الاجنـــبي و وســائل فض المنازعات الاستثمارية والبرامج الوطنية لضمان الاستثمارات الاجنبية.(12) واجمالاً فأن الاستثمارات الاجنبية قد ازدات و تضاعفت عدة مرات و توسعت لتشمل العديد من الدول على الرغم من ان الكثير من الملاحظات لاتزال تدور حول انشطتها التي ساهمت في خلق الازمات المالية و الاقتصادية في الدول المستثمرة فيها (التي اشير اليها سابقاً) و كذلك توسيع نطاق الازمة المالية الحالية.

سادساً - العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمارات الاجنبية :

على الرغم من تعدد و كثرة قوانين ضمان الاستثمارات الاجنبية و حمايتها المحلية والدولية فأن انتقالها لايزال يتحدد بجملة من العوامل بعضها عامة تشترك فيها الدول المانحة والدول المستفيدة و بعضها خاصة بالدول الاخيرة ومن هذه العوامل:-

1.كثرة المتغيرات و الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اثرت على الكثير من الدول و قوانينها الاقتصادية والتجارية فبعضها يعلن سياسة الانفتاح الاقتصادي و البعض الاخر يحددها بضوابط و قوانين غير مشجعة ناهيك عن عقم اجراءاتها الادارية وفسادها المالي.

2.عدم الاسقرار السياسي والامني في الدول المستفيدة مما يدفع بالمستثمرين الاجانب التريث و الامتناع عن دخول هذه الدول خوفاً من تعرض اصولها المالية لمخاطر غير تجارية يصعب السيطرة عليها و يسارعون الى نقل اموالهم الى دول اخرى بأقل التكاليف و المخاطر.

3.قيود الرقابة و عدم الشفافية المقيدة لحركة انتقال الاستثمارات الاجنبية في الدول المستفيدة وخاصة ما يتعلق بالرقابة على الصرف و تحويل فوائدها الى الخارج والازدواج الضريبي و قوانين الكمارك و الاقامة لخبرائها.

4.انتشار ظاهرة الارهاب و القرصنة الدولية مع تصاعد الازمة المالية العالمية الحالية شملت السفن التجارية و شبكات الانترنت و العقود التجارية الوهمية من قبل تجار و شركات المضاربة اثرت بشكل كبير على حركة الاستثمارات الدولية لذلك نراها تتراجع حتى في كثير من الدول التي تتوفر فيها فرص للاستثمار الى اكثر من45%.

5.ضعف قاعدة البيانات و المعلومات و عدم دقتها الخاصة باقتصاديات الدول المستفيدة بسبب تخلف مؤسساتها التنظيمية و الادارية و عدم وجود مراكز البحوث و الدراسات مما لا يشجع المستثمرين الاجانب على الدخول الى هذه الدول و المجازفة غير المحسوبة النتائج.

وعلى الرغم من هذه العومل تبقى اهمية الاستثمارات الاجنبية و انتقالها بين الدول في تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية حتى اصبحت محط اهتمام الدول و المنظمات الدولية المتخصصة مما دعاها الى عقد مؤتمرات صدر عنها .(13) :

1.ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية في نيسان /1948 وقعته (56) دولة نصت مادته (12) على (ضرورة تشجيع و تدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة منها و العامة و لاسيما اذا ما احيطت هذه الاستثمارات بالضمانات الملائمة لكل الاطراف).

2.نشر غرفة التجارة الدولية عام 1949 نظاماً يتضمن حسن معاملة الاستثمارات الاجنبية .

3.اقتراح رئيس اتحاد البنوك السويسرية عام 1953 عقد اتفاقية دولية تهدف الى حماية الاستثمارات الاجنبية على ان تبقى هذه الاتفاقية مفتوحة امام الدول للانضمام اليها.

4.اعتماد الاتحاد الدولي للقانون عام 1958 مشروع قانون دولي للاستثمارات الاجنبية ينص على اللجوء الى المحاكم لفض النزاعات التي تنشأ بين الدول المصدرة والمستوردة للاموال.

5.اقتراح المجلس الاوربي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي اصدار لائحة للاستثمارات الاجنبية عام 1959 و انشاء صندوق لضمان هذه الاستثمارات تشمل الدول الاعضاء في المنظمة و مستعمراتها من الدول الاخرى.

6.توقيع الاتفاقية الخاصة بحماية الاموال الاجنبية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) عام 1967 الزم الدول احترام اموال الاجانب الداخلة اليها و ان اعطى الحق لهذه الدول بعدم قبولها. (14) .

7.انشاء هيئة دولية في سويسرا للبحث في تشجيع حركة رؤوس الاموال الاجنبية بين الدول المتقدمة والنامية شرط توفير الضمانات المالية والسياسية و الامنية.

8.انشاء العديد من المؤسسات و الصناديق المالية القطرية و الاقليمية و خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للبترول لتقديم الاستثمارات المالية الى الدول في اسيا و افريقيا .

9.عقد اتفاقيات حرية انتقال رؤوس الاموال و ضمان و حماية الاستثمارات بين الاقطار العربية و المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات و الاتحاد العربي للاستثمارات العربية المتخصصة.(15)

10.تأسيس عدد كبير من المصارف و المؤسسات و شركات التمويل الدولية تعمل ضمن نطاق الفوائد الربوية في عدة مناطق من العالم لتحقيق اهدافها و مصالح دولها 000 وفي المقابل تأسيس عدد من المصارف الاسلامية في عدد من الدول العربية والاسلامية تعتمد التمويل والاقراض للانشطة الاقتصادية المتنوعة وفق احكام الشريعة الاسلامية .

ان الظروف و المتغيرات السياسية و الاقتصادية في العالم منذ النصف الثاني للقرن العشرين و ما تحقق من طفرات نوعية في مجال التطور التقني لمختلف القطاعات الانتاجية وما رافق ذلك من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات و البرامجيات و الاتصالات كل ذلك اوجد فرصاً جديدة و واسعة امام فوائض القيمة وتراكم رؤوس الاموال في الدول المتقدمة و التوجه الى الدول النامية التي اخذت توفر بيئات استثمارية ملائمة (قوانين الضرائب و ضمان حماية حقوق المستثمر و توفر الموارد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة و الاسواق) و ما توفره المنظمات و مؤسسات التمويل الدولية من دعم مادي و لوجستي و قانوني ناهيك عن زيادة الوعي السياسي و الاقتصادي في الدول النامية و حاجتها لتدفق الاستثمارات الاجنبية بشروط تفاوضية تضمن المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة و من هذه المؤسسات مثلاً :-

1.صندوق النقد الدولي

2.البنك الدولي للانشاء والتعمير

3.منظمة التجارة الدولية

4.منظمة التجارة و التنمية الدولية

5.صندوق التنمية الاوربي

6.صندوق النقد العربي

7.الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

8.الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

و على الرغم من تنوع و تعدد هذه المؤسسات الا انها تتفق في وحدة الفلسفة العامة التي تحكم الاستثمارات الاجنبية و انشطتها لانها تعمل وفقاً لقواعد تجارية لاي مشروع تساهم في تمويله ، و ان كانت هذه المؤسسات (عدا العربية) لاتزال تعكس توجهات الدول المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي ترى فيها اداة و وسيلة لستراتيجيتها و مصالحها الخارجية واقرب ما يمثل هذه التوجهات كانت التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية و الاتفاقيات و المعاهدات الموقعة بينهما مكنت اليابان من اقامة نظام اقتصادي متطور بادارة واشراف شركات امريكية اخذة بنظر الاعتبار ثقافة و عادات الشعب الياباني حتى اصبح هذا النظام له خصوصية و مزايا ينفرد بها عن تجارب الدول الاخرى في العالم.

وعليه فقد شهدت الاستثمارات الاجنبية في السنوات الاخيرة زيادات كبيرة في حجومها المالية و توسعاً اكبر في انشطتها الاقتصادية المتنوعة و انتشاراً غير محدود في العالم شملت دولاً متقدمة واخرى نامية قدرت مبالغها منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) و على النحو الاتي :-

1.استثمارات الولايات المتحدة الامريكية للفترة 1960-1969 (42) مليار دولار ازدات الى (123) مليار دولار للفترة 1970-1979 و الى (1629) مليار دولار للفترة 2000-2007 ، وقدرت الاستثمارات الامريكية المتراكمة للفترة 1960-2007 ما مقداره (2950) مليار دولار خارج الوليات المتحدة في حين قدرت الداخلة الى الولايات المتحدة و لنفس الفترة بـ (2703) مليار دولار بلغت نسبتها 85% و 78% على التوالي (16).

2.بلغت الاستثمارات الاجنبية في مجموعة دول التعاون الاقتصادي و التنمية عام 1961 (9ر2) مليار دولار ازدات الى (24ر2) مليار دولار عام 1973 و الى (15207) مليار دولار عام 2007.(17).

3.زيادة الاستثمارات الاجنبية الى الدول النامية من (1ر8) مليار دولار عام 1961 الى (5ر9) مليار دولار عام 1973 40% منها استثمرت في الصناعات الاستخراجية النفطية ، 95% من النسبة الاخيرة استثمرت في منطقة الشرق الاوسط (18) .كما بلغت مجموع الاستثمارات الاجنبية في عدد من الدول النامية حتى عام 2007 ما مقداره (600) مليار دولار شملت الصين والبرازيل و دول شرق اسيا و مصر و المغرب و تركيا و اليونان.(19).

5.قدرت منظة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمارات الاجنبية عام 2007 بحدود (15204) مليار دولار في حين قدرها اخرون بحدود (16650) مليار دولار.(20).

ان الظروف و المتغيرات التي احاطت بالازمة المالية العالمية منذ عام 2008 اثرت بشكل حاد على الاستثمارات الاجنبية وذلك يتضح من خلال الاتي:-

1.تدني الاحتياطيات المالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و دول البترول في الخليج العربي من خلال خسارة الاولى بحدود (5000) مليار دولار و الثانية بحدود (3000) مليار دولار بالاضافة الى خسائر ها في استثماراتها في العقارات و الموانيء.

2.انخفاض شديد في حركة انتقال الاستثمارات الاجنبية المباشرة ما بين الدول المانحة والمستضيفة بلغت نسبته 45% وما تبع ذلك انخفاض في ارباحها المتحققة وعملت على زيادة هجرة الاموال بين الدول بأقل التكاليف و المخاطر لان هذه الاستثمارات كانت تصب في استثمار النقود بنقود اكثر و ليس من خلال انتاج سلع و خدمات و انما بانتقالها بين الافراد والشركات من خلال العقود الوهمية و المضاربة .

3.غلق او توقف انشطة الكثير من الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات و المؤسسات المالية والمصرفية في العديد من دول العالم وضعف الانشطة الانتاجية للمتبقي منها و تسريح الالاف العاملين فيها.

4.عصفت هذه الازمة باقتصاديات العديد من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية و دول في اوربا كاليونان وايطاليا واسبانيا و هي اولى ثمار العولمة التي ارادت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها السيطرة على الاقتصاد العالمي من خلال هيمنتها العسكرية و سيطرت شركاتها على الانتاج و التجارة في العالم و قيادتها للنظام الاقتصادي العالمي الذي اصبح (اللانظام) من كثرة ازماته و فقاعاته الاقتصادية . ولم تسلم الكثير من الدول النامية من تبعات هذه الازمة بحكم ترابط وتشابك المصالح الاقتصادية والتجارية التي تسود عالم اليوم.عكس ما حصل في ازمة الكساد في الولايات المتحدة الامريكية عام 1929 حيث بدأت و انتهت فيها في حين ان الازمة المالية الحالية انتشرت و توسعت اثارها و نتائجها لتشمل غالبية دول العالم أي انها ادت الى خلق ازمات متتالية اثرت على الاقتصاد و الامن العالمي على الرغم من التدخلات السياسية و المالية من قبل الدول المتقدمة و بمشاركة صندوق النقد الدولي ولجنة العشرين فان الازمة لاتزال تلقي باعبائها و تعصف بعملات الكثير منها و خاصة الدولار و اليورو حتى اخذت تهدد اتفاقيته بالانهيار.

5.توجه الدول المتقدمة الى بعض الدول النامية التي كانت لها حظوة في التقدم الاقتصادي كالهند و الصين والبرازيل و السعودية ودعوة كبار مسؤوليها و خبراء منها لحضور اجتماعات القمة لصندوق النقد الدولي رغبة من ان يكون لها دوراًفي اصلاح النظام الاقتصادي والنقدي الدولي لان الانهيار المالي الذي اصابها جعلها تدرك ان ليس بمقدورها معالجة الازمة الامر الذي دفعها الى مطالبة دولاً اخرى بتقديم دعم مشترك كلاً حسب امكانياته المالية.

6. الحاح الولايات المتحدة الامريكـية عن طريق البنك الاتحـادي الفدرالي و الاتحاد الاوربي من خلال البنك المـركزي الاوربـي عقد عدة اجتماعات مع محافظي البـنوك و المصـارف المركزية الخليجية اخرها في 2012/1/19 لحمل هذه الدول على دعم الاسواق المالية والبورصات العالمية المتعثرة.

7.ظهور توجهات جديدة لعقد مؤتمر دولي لاعادة صياغة نظام اقتصادي جديد على غرار مؤتمر (برتن وودز) و بمشاركة دول نامية اخذت تشكل اقطاب جديدة في الاقتصاد العالمي منها الصين والرازيل و الهند والسعودية لدراسة الاقتصاد الاسلامي و منطلقاته و مساهماته

التنموية لمعالجة الازمة المالية الحالية و نشير في هذا المجال الى ما اكده رئيس جمهورية فرنسا (ساركوزي) في مؤتمر اقتصادي دولي عقد في الدوحة/قطر في 2008/11/30 يصف المنظمات المالية الدولية التي نشأت في القرن الماضي بأنها (باليه) و يدعو الى (الاستفادة من الازمة المالية الحالية لمعالجة حالات الفقر التي لاتزال تنتشر في الكثير من الدول النامية من خلال تغيير جذري في النظام النقدي الدولي) . بالاضافة الى التوجه لتأسيس صناديق جديدة و محافظ استثمارية تساهم فيها الدول المتقدمة ودول الخليج العربي لدعم الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة.

الفصل الثاني - ملامح الاقتصاد العراقي

في نظرة سريعة و بايجاز لواقع الاقتصاد العراقي و ملامح سياساته الاقتصادية لعدة عقود سابقة وبالتحديد منذ منتصف خمسينات القرن الماضي و بدء تنفيذ برامج مجلس و وزارة الاعمار بعد تزايد العوائد المالية النفطية.(21) . و التي اقتصرت على انشاء مشاريع لتنظيم الري و تنمية القطاع الزراعي و الصناعي و من ثم التوسع لاحقاً بتنمية القطاعات الاخرى بعد تأميم الصناعة النفطية وما رافقها من طفرات متزايدة لاسعار النفط في الاسواق العالمية حتى بداية الثمانينات لم تشهد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في العراق اي حالة عجز مالي و قدر الاحتياطي المالي المتراكم عام 1980 بحدود (40) مليار دولار.

الا ان حركة الاقتصاد لم تسير كما كان مخطط لها انذاك بسبب دخول العراق في سلسلة من الظروف غير الطبيعية تمثلت بحرب الخليج الاولى و الثانية و الحصار الاقتصادي الذي امتد حتى عام 2003 و من ثم احتلال العراق و تغير نظامه السياسي . هذه الظروف الصعبة تركت نتائجها على الاقتصاد العراقي تمثلت بتدمير البنى التحتية و المرافق العامة و المشاريع الانتاجية و الخدمية و مؤسسات الدولة و هياكلها الادارية.

وكنتيجه لهذه الظروف تبلورت صورة قاتمة لملامح الاقتصاد العراقي كانت محط اهتمام السياسيين و الاقتصاديين في العراق و دول الجوار وحتى الدول التي شاركت باحتلاله في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية من خلال البحث والتقييم وصولاً لوضع معالجات سريعة من خلال تقديم المساعدات لاصلاح الاقتصاد 000 والتي لاتزال تلك الملامح كما هي ان لم تكن اسوء . وهنا نشير اليها بايجاز (لمتطلبات البحث) بحكم كونها معروفة للمعنيين بهموم الاقتصاد العراق وهي :-

اولاً - الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي

يمكن توصيف حالة الاختلالات الهيكلية المؤشرة على الاقتصاد العراقي منذ عدة عقود على النحو الاتي:-

1.تراجع كبير في معدلات الانتاج المحلي والدخل القومي وتدني انتاجية القطاعات الانتاجية و كثرة المشاكل و النتائج والمظاهر المؤشرة عليها.

2.تدمير المرافق العامة و البنى التحتية لقطاعات الطاقة (النفط و الكهرباء و النقل) و غيرها من المؤسسات الاخرى وضعف امكانيات الادارة و الصيانة فيها .

3.تزايد الانفاق الحكومي قبل عام 2003 و بعدها و خاصة النفقات التشغيلية (و هذا ما سنراه لاحقاً)بسبب عدة ظروف ساهمت هي الاخرى في زيادة معدلات البطالة و التضخم وتراجع في اسعار صرف الدينار العراقي بالنسبة للعملات الاجنبية.

4.تدهور معدلات انتاج وتصدير النفط الخام نتيجة لما اصابها من تدمير وضعف الصيانة وعدم قدرة الجهات المختصة من السيطرة على هذه الثروة بعد عام 2003 داخـل العراق و تجـاوز بعض دول الجوار على الحقول العراقية بالاضافة الى المشاكل الفنية التي تراكمت على هذا القطاع وكذلك ما يتعلق بربط تسعير وبيع النفط العراقي في الاسواق الخارجية بشروط مجحفة و بعيدة كل البعد عن اسعار النفوط الاخرى .

ثانياً:- عدم وضوح السياسة الاقتصادية والسياسات المرتبطة بها(المالية و النقدية و التجارية) بحكم الظروف و المتغيرات غير الايجابية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عدة مراحل سابقة و حالية يمكن توضيح ذلك على النحو الاتي :-

1.استمرار اعتماد العراق على صادراته النفطية و المسعر بالدولار(الذي هو احدى ادوات السياسة الاقتصادية الامريكية) ناهيك من ان الحكومة العراقية مسلوبة الارادة في تحديد اسعار ما تصدره من النفط و ما تقبضه من عوائد مالية استناداً الى قرارات مجلس الامن و تطبيق البند السابع و ايداع تلك الموارد في صندوق تنمية العراق الموجود في الولايات المتحدة الامريكية يخضع التصرف بهذه الاموال لعدة اجراءات خاصة بالمديونية و التعويضات حرمت الاقتصاد العراقي من الاستفادة منها و التي تقدر بعدة مليارات من الدولارات سنوياً.

2.تبني عدة سياسات اقتصادية تقوم على الاخذ بنظام السوق باعتباره (كما يدعي المسؤولين) الاداة الفعالة والمطلوبة للاصلاح الاقتصادي و ما يتبع هذه السياسة من تقليص دور الدولة في

ادارة مؤسساتها الانتاجية و التوجه لاعادة هيكلة مشاريع القطاع العام و خصخصتها و البالغ عددها (192) شركة يعمل فيها اكثر من (500000) شخص منهم 33% يصنفون ضمن العمالة الفائضة . وهنا لابد ان نشير الى ضعف قدرات النشاط الخاص المحلي في امتلاك و ادارة مشاريعه في ظل هذه الظروف و يأتي مكمل لهذا التوجه الدعوات التي تدفع العراق للانضمام الى منظمة التجارة الدولية في ظل ظروفه الاقتصادية الحالية المتردية مما سيزيد من مشاكله و اختناقاته وتعرقل عملية الاصلاح والاعمار.

3.يوضح الجدول المرفق طياً الملاحظات الاتية :-

أ.تزايد الايرادات العامة من(16016) مليار دينار عام 2003 الى (88026) مليار دينار عام 2012 . ساهمت الايرادات النفطية بنسبة كبيرة منها تراوحت ما بين 84% الى 98% خلال نفس الفترة وهذا يدلل على استمرار الاعتماد على هذه الايرادات منذ ان بدأت عام 1939 و التي قدرت بحدود (700) الف دينار ازدات الى (2ر3) مليون دينار عام 1950 و الى (6ر68) مليون دينار عام 1959 و الى (4ر212) عام 1969.(22).

ب.تزايد النفقات العامة من (4917) مليار دينار عام 2003 الى (117095) مليار دينار عام 2012 . حيث بلغت نسبة الزيادة 24% لنفس الفترة ، كان نصيب النفقات الاستثمارية محدوداً جداً حيث بلغت نسبتها مابين 3% و 34% على التوالي .

ج.تكرار حالات العجز في الميزانية العامة و لعدة سنوات و خاصة منذ عام 2009 و لغاية 2012 ويعود ذالك لعدة اسباب:-

- هيمنة القطاع النفطي و موارده على تمويل الموازنة العامة بنسبة 85% و الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 60% و 95% من قيمة الصادرات الكلية على الرغم من عدم استقرار معدلات التصدير و التجاوز على المرافق الناقلة له و شرط تسعيره في الاسواق العالمية المخالفة للنفوط الاخرى كما فرضها صندوق النقد الدولي و يتم ايداعها في صندوق تنمية العراق .

- انخفاض الايرادات المالية (غير النفطية) المتحققة عن الضرائب و الكمارك والرسوم الاخرى بسبب مايحيط بها من مشاكل تتعلق بالجانب التنظيمي و الفساد المالي و الاداري المشخصة من قبل الاجهزة الرقابية والمحاسبية .

د.اشرت الحسابات الختامية المعدة من ديوان الرقابة المالية للسنوات 2003 و لغاية 2009 و المقدمة الى مجلس النواب ملاحظات كثيرة نختار منها ما يلي.(23) :-

- التلاعب في النفقات التشغيلية وخاصة الاجور و الرواتب لبعض الوزارات و المحافظات المؤشرة لكل منها .

- التضخم في عدد الوزارات و المؤسسات و الاجهزة الحكومية الامر الذي ينعكس هو الاخر على النفقات التشغلية .

- وجود عدة ملاحظات محاسبية على المعاملات المالية لصندوق تنمية العراق و منها ما يتعلق بفتح حسابات في عدة دول و التي لم يتسنى لديوان الرقابة المالية تدقيق حساباتها.

- لم يتاح امام ديوان الرقابة المالية تدقيق الحسابات الختامية لاقليم كوردستان منذ عام 2003 ولحد الان على الرغم من متابعة ذلك مع الامانة العامة لمجلس الوزراء.

4.الزام الحكومة العراقية من قبل صندوق النقد الدولي ونادي باريس رفع الدعم المالي تدريجياً عن السلع الضرورية كالمشتقات النفطية واجور استهلاك الكهرباء و مياه الشرب وكذلك ما يرتبط بالبطاقة التموينية في ضوء الوثائق الموقعة بين الحكومة العراقية و صندوق النقد الدولي و بمبررات غير مقنعة اقتصادياً و لا انسانياً الامر الذي انعكس على الظروف المعيشية لغالبية افراد المجتمع العراقي .

ثالثاً:- الاعباء المالية للمديونية و التعويضات :-

المديونية مشكلة نشأت نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة لكثير من الدول و لجوئها الى الدول الاكثر غنى للحصول على قروض مالية او كنتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين الدول في الحقبة الاستعمارية كما هو الحال في منح النمسا مساعدات مالية الى المكسيك خلال الفترة 1867 – 1883 من اجل فرض سيطرتها عليها و كذلك الحال بالنسبة لاسبانيا التي قدمت مساعدات مالية الى كوبا خلال فترة احتلالها عام 1898 و ديون النظام القيصري في روسيا قبل عام 1917 و ديون بولندا عام 1919 و كوستاريكا عام 1923 000 كل هذه الديون يؤشر عليها بأنها قسريه و البعض الاخر وصفها بالديون القبيحة و البغيضة لانها استخدمت ضد حاجة ومصالح الشعوب في تلك الدول و بالتالي غير ملزمة الدفع من الناحية القانونية بسقوط السلطة او النظام السياسي في تلك الدولة.(24). وعليه فأن اعادة جدولة هذه الديون لم

تكن بالسهلة و الواضحة و يكتنفها الكثير من الغموض و عدم الدقة نتيجة لما رافقها من ضغوط ليس من قبل الدول الدائنة فقط و انما من صندوق النقد الدولي و شروطه القاسية.

ومن تجارب الدول في اعادة جدولة ديونها حتى مع منحها بعض الاعفاءات فأنها لا تشكل مخرجاً لازماتها لعدم وجود نظام دولي متعدد الاطراف مقبول من قبلها عدا ما يعرف (بنادي باريس) الذي يمثل مصالح الدول الدائنة و مصارفها التجارية و شركاتها المتعددة الجنسية و لا يمتلك أي سلطة اممية و انما هو مجرد هيئة تحكيمية كما هو الحال (بنادي لندن) للدول المانحة.

و العراق على شاكلة هذه الدول فان للظروف الاقتصادية الصعبة سالفة الذكر تراكمت عليه من الاستحقاقات المالية ملزمة الدفع (على الرغم من عدم دقتها) حددت من قبل صندوق النقد الدولي و نادي باريس من خلال جولة (جيمس بيكر) بمبالغ قدرت ما بين (120-129) مليار دولار في حين قدرتها المصادر العراقية بحدود (40) مليار دولار ترتفع الى (53-65) مليار دولار مع الفوائد التأخيرية يصعب تسديدها في الامدين القصير والمتوسط .

اما ما يتعلق بالتعويضات التي الزم العراق بتسديدها و البالغة (50) مليار دولار بموجب قرارات مجلس الامن الى عدة دول و اتفاقية النفط مقابل الغذاء الموقعة بين العراق و الامم المتحدة عام 1995 من خلال استقطاع 5% من قيمة الصادرات النفطية و ايداعها لدى صندوق تنمية العراق في واشنطن لسداد هذه التعويضات و التي بلغ ما مدفع منها (17) مليار دولار حتى عام 2003 ازدات الى (21) مليار دولار في عام 2009 .

ان تسديد هذه المبالغ ستأخذ حيزاً كبيراً من اموال العراق المتحققة عن صادراته النفطية التي تعادل ماقيمته (4) مليار برميل تشكل نسبة غير قليلة من الاحتياطي النفطي بالعراق على الرغم من ان مبالغ المديونية والتعويضات لا تخلو من الاحقية لبعض الدول نتيجة لسياسات خاطئة للنظام السابق اخذ الشعب العراقي يتحمل تبعاتها . الا انه من المفيد توضيح بعض الامور و هي :-

1.مدى مشروعية الديون والتعويضات من خلال القانون الدولي و الجانب الانساني فيها الامر الذي يتطلب معالجته بشفافيه وهذا ما اكده مؤتمر مدريد للدول المانحة عام 2004 .

2.ان الارقام التي حددت مبالغ المديونية و التعويضات كانت معدة من طرف واحد وبرعاية امريكية وبعيدة عن مناقشتها مع الجهات المختصة في العراق و على الرغم من وجود لجنة دولية لدراسة مطالبات الدول و البت فيها. كما تشير الكثير من المعلومات التي تسربت

ونشرت لاحقاً بأن المديونية شملت تعاقدات للعراق لاستيراد سلع مدنية و عسكرية تم التحفظ عليها و حجزها في الدول المنتجة او المارة عبرها و بالتالي لم يستلم العراق اياً منها حتى الان.

3.ان تقديرات مبالغ المديونية والتعويضات تمت بظروف كان العراق تحت سلطة الاحتلال التي منحت (جيمس بيكر) صلاحية تثبيت الديون على العراق أي انه اعطي الحق لمن لا يمتلك الحق يضاف الى ذلك دخـــول بعـــض الوســـطاء و السماسرة (دولاً و اشخاص) و التأثير على الوثائق و السجلات و البيانات التي اعدت لهذا الغرض . وقد رفضت تقديرات المديونية والتعويضات من قبل لجان مجلس النواب العراقي في 2004/4/12 واتحاد الحقوقيين العراقيين في 2004/11/28 و مع ذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن تحميل العراق مسؤولية دفع الديون و التعويضات و هو لا يملك مسؤولية الادارة و التصرف بموارده المالية لانها اخضعت لعقوبات مجلس الامن الذي اعطى لنفسه التصرف بأموال الشعب العراقي بدون ارادته و هي سابقة لم يؤشرها تأريخ الامم المتحدة . وبغض النظر عن المشروعية القانونية والسياسية لموضوعي المديونية والتعويضات و مدى مصداقيتهما فأن من حق الشعب العراقي عاجلاً ام آجلاً مطالبة المجتمع الدولي ممثلاً بالامم المتحدة وهيئاتها الزام الدول التي ساهمت بالاحتلال و ما رافقه من دمار اصاب المرافق العامة و سرقة ثرواته و مورادة و قتل و تشريد ملايين العراقيين الزامها ليس فقط بدفع التعويضات المالية وفق احكام القانون الدولي وانما المساهمة باعادة اعماره وفق ما يراه العراقيين انفسهم وهذه الدعوة لا تأتي من فراغ و انما استناداً الى وقائع و وثائق و تصريحات المسؤولين عن الادارة الامريكية من انهم في حربهم على العراق لم يجدوا ما يؤكد ادعاءاتهم و يبرر اعمالهم .

4.ان الولايات المتحدة الامريكية و بعد كل الذي عملته في العراق من دمار و قتل تطالب اليوم العراق ان يدفع لها تعويضات مالية عن خسائرها في العراق و عما صرفته من اموال لاعادة اعماره000 وفي هذا تجني وافتراء لانها بمغادرة اخر جندي محتل في 2011/12/31 لم يجد العراقين اياً من تلك الاداعاءات لا بل انها تجافي الحقائق القانونية في معاقبة من يقتل او يتسبب في قتل السكان المدنين العزل في عدة مناطق من العراق.

5.اختفاء مبالغ مالية تقدر بعدة مليارات من الدولارات منذ عام 2003 خلال فترة وجود الحاكم المدني (بول بريمر) او محولة من صندوق تنمية العراق الى عدة جهات رسمية في العراق او من تلك العقود الوهمية لاستيراد سلع و معدات عسكرية ومدنية و هذا ما اكدته

مصادر رسمية حكومية عراقية و تقارير للمفتش العام الامريكي المسؤول عن اعمار العراق و المقدمة الى الكونكرس الامريكي اخرها في 2012/2/1 .

الفصل الثالث - التنمية و الاصلاح الاقتصادي في العراق

لقد ساهم تطور الفكر الاقتصادي و نظرياته في تفعيل عدة تجارب و انماط تنموية في العديد من الدول في ظروف و متغيرات دولية ما انفكت تؤثر سلباً و ايجاباً عليها البعض منها اصاب في تحقيق اهدافه التنموية و البعض الاخر اخفق فزدادته تخلفاً واشاع مظاهر اقتصادية واجتماعية كالبطالة والتضخم وتدهور مستويات المعيشة .

اولاً:- انماط التنمية الاقتصادية في العراق

من خلال استعراض تجارب العراق التنموية في الفصل السابق توضح الكثير من ملامحه الاقتصادية و مشاكله التي رافقته (مع تباين حدتها) منذ خمسينات القرن السابق من خلال تطبيق برامج تنموية عام 1952و ما اعقب ذلك تنفيذ مشاريع تنموية جديدة شملت عدة قطاعات انتاجية وخدمية و ذلك بعد تزايد الموارد المالية للعراق منذ تأميم صناعة النفط عام 1973 و ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية حيث قفزت تلك الموارد من (521) مليون دولار عام 1970 الى (21291) مليون دولار عام 1976 و الى (26100) مليون دولار عام 1980. ثم انخفضت الى (15685) مليون دولار عام 2001 و الى (58600) مليون دولار عام 2008. (25) . وقد ساهمت الخطط الاقتصادية آنذاك الى تحقيق اهدافها المتمثل برفع معدلات الدخل القومي و الفردي وتحسين مستوى معيشة افراد المجتمع واستيعاب البطالة المحلية و تشغيل ايدي عاملة وافدة عربية واجنبية و شهدت الموازنة العامة لسنوات عدة فائض مالي ساهم في تكوين احتياطي قدره (40) مليار دولار عام 1980 .

الا ان تلك المسيرة الاقتصادية لم تستمر بسبب دوامة الحروب و الحصار الاقتصادي و ما ترتب عن الاحتلال من تدمير المرافق العامة والبنى التحتية والمشاريع الانتاجية والخدمية للقطاع الحكومي والقطاع الخاص واخضاع العراق لسياسات المحتل و اهدافه الى الان كان من نتائجها زيادة حدة الاختلالات الهيكلية وتدهور انتاج قطاعاته السلعية والخدمية و اغراق الاسواق المحلية بالرديء من السلع الاستهلاكية المستوردة ناهيك عن تفاقم ظواهر البطالة والتضخم و الفقر وعجز في الموازنة العامة للسنوات الاخيرة (كما هو واضح في الجدول السابق) والذي يتراوح ما بين 12% الى 15% و استمرار الاعتماد على الايرادات المالية النفطية في تمويل الموازنة و الاستيرادات من الدول الاخرى وذلك بسبب ضعف القطاع

الانتاجي الحكومي والخاص في تكوين الادخارات المحلية اللازمة لتنشيط الاستثمارات هذه الظروف (اسباب ونتائج) اضافت تشوهات جديدة على الاقتصاد العراقي الى الحد الذي اصابته بالعقم وما رافق ذلك من عدم وضوح السياسة الاقتصادية.

ثانياً:-السياسة الاقتصادية في مرحلة ما بعد 2003

في اعقاب تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 اتخذت سلسلة من السياسات و الاجراءات تتعلق بتنظيم الاقتصاد العراقي في ضوء ما يراه المحتل الاجنبي (مع غياب الارادة و القرار الوطني) و الابقاء على قرارات مجلس الامن والبند السابع المتعلقة بالمديونية و التعويضات و قرارات صندوق النقد الدولي ونادي باريس و مؤتمرات الدول المانحة بدءاً من مؤتمر مدريد عام 2004 برعاية الولايات المتحدة الامريكية التي ابقت سيطرتها على الموارد المالية النفطية في صندوق تنمية العراق في واشنطن . و دعوات المسؤولين حول السياسة الاقتصادية وتطبيقاتها (غير المتوازنة) و التي تدعو الاخذ باقتصاد السوق وآلياته و خصخصة المشاريع الحكومية الانتاجية تارة و العمل على تأجير البعض منها تارة اخرى و توقيع عقود تراخيص النفط والغاز مع عدد من الشركات العالمية (عقود خدمة) لاكبر حقول النفط في العراق ليس فقط في طاقاته الانتاجية وانما بالاحتياطي المؤكد المعروف به منذ اكثر من خمسين عام و تشجيع العراق لدخول منظمة التجارة الدولية في ظل تدهور انتاجية القطاعات الحكومية والخاصة و دعوة الاستثمارات الاجنبية للمساهمة في اصلاح واعمار الاقتصاد العراقي من خلال تشريع قانون رقم 13 لعام 2006 .

ثالثاً:- القطاع الخاص و موقعه في الاقتصاد العراقي

يعود نشأة القطاع الخاص في مجمل حركة الاقتصاد العراقي الى اكثر من ثمان عقود حيث تم تأسيس عدد من المعامل الانتاجية في بغداد و مدن اخرى في العراق من قبل عوائل عراقية توارثت بعض المهن و بأموالها الخاصة معتمدة على المتوفر من المواد الاولية لهذه المعامل وحجم الطلب المحلي المحدود و بعض المساعدات الخارجية (الفنية) و من هذه المعامل هي :-

1. الصناعات الغذائية والمنزلية (الزيوت،كبس التمور،المشروبات،الصابون،الحلويات) .
2. صناعات الغزل و النسيج القطني والصوفي (الاقمشة،البطانيات و السجاد والبسط،الملابس العراقية التقليدية).

3.الصناعات الانشائية و الصناعات المرتبطة بها كالاسمنت و الطابوق والجص واعمال الخشب).

4.الصناعات التقليدية التراثية و خاصة المعدنية (الذهبية و الفضية والنحاسية).

لقد حافظت هذه الصناعات على محدودية انتاجها معتمدة على المتوفر من الامكانيات المالية لاصحابها من جهة و العاملين فيها الذين اكتسبوا خبراتهم بالممارسة و لفترة غير محدودة. ومن ثم لاقت من الدعم والتشجيع ما يضاعف من اعدادها و يوسع من منتجاتها و من تلك الخطوات هي :-

1.تأسيس المصارف التنموية المتخصصة كالمصرف الصناعي و المصرف الزراعي منذ عام 1947 و زيادة رؤوس اموالها عدة مرات بما يتناسب مع حجم القروض طويلة الاجل و بأسعار فائدة منخفضة و تأسيس عدد من المصارف التجارية الاهلية بلغت رؤوس اموالها في نيسان / 2008 ما مقداره (827) مليار دينار.

2.تاسيس اتحادات مهنية متخصصة غير حكومية ترتبط بانشطة القطاع الخاص (اتحاد الصناعات العراقي،الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية،اتحاد الجمعيات التعاونية الفلاحية،منظمات رجال الاعمال العراقين) لغرض تنظيم العلاقات الانتاجية للمشاريع الخاصة وتقديم التسهيلات اللازمة لهم من خلال التعاون و التنسيق مع مؤسسات الدولة.

3.اصدار عدة قوانين خاصة بحماية المنتوج المحلي في عام 1929 و تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص و المختلط كقانون رقم (20) لعام 1977 و قرار بيع عدد من المشاريع الحكومية الى القطاع الخاص عام 1987 لمبررات عدم كفاءتها الانتاجية و قانون رقم (46) لعام 1988 الخاص بتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية و قانون رقم (91) لعام 1988 الخاص بالاستثمار في المعادن والموارد الطبيعية و قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 الخاص بتنظيم عمل الشركات الاجنبية والعربية وفتح فروع و وكالات لها في العراق و قانون رقم (22) لعام 1997 الخاص بتنظيم عمل الشركات الانتاجية الحكومية واستثمار اموالها من خلال منح الحوافز التشجيعية لها لرفع كفاءة الاداء و تحسين الانتاجية فيها و قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لعام 1998 و قانون المناطق الحرة رقم (3) لعام 1998 و نظام الاستثمار المالي رقم (5) لعام 1998 و قانون رقم (170) لعام 1998 الخاص بأعفاء رؤوس الاموال المستثمرة في المناطق الحرة وارباحها من الضرائب و قانون رقم (12) لعام

1990 لتأسيس المصارف التجارية الاهلية ، واناطة متابعة هذه القرارات بمؤسسات حكومية متخصصة كالمؤسسة العامة لتنمية الصناعية و المؤسسة العامة لتنمية الزراعية .

4.تأسيس صناديق تنموية منها صندوق التنمية الخارجية العراقي عام 1976 المرتبط بلجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية برأسمال (100) مليون دولار و صندوق التنمية رقم (106) لعام 2000 برأسمال قدره (50) مليون يورو و (50) مليار دينار يرتبط بوزارة التخطيط لدعم المشاريع الانتاجية الخاصة.

كل هذه الاجراءات التي كان يراد بها تنشيط القطاع الخاص و اعطاء دوراً مهماً للاستثمارات المحلية والاجنبية الا انها لم تعمل الا في حدود ضيقة و لم تساعد على خلق بيئة استثمارية ملائمة لزيادة تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية و عليه اقتصرت المعالجات المحدودة على السيطرة وادارة الأزمات التي رافقت الاقتصاد قبل عام 2003 و ذلك لاسباب التالية :-

1.وجود هاجس في الوعي لدى مالكي القطاع الخاص يشوبه الريبة والشك في سيطرة القطاعات الحكومية وهيمنتها على سلطة متخذي القرارات الاقتصادية الحكومية.

2.ان القطاع الخاص بحكم قدراته المحدودة (الفنية و الادارية والتسويقية) لم يستوعب و يستفيد من القرارات الحكومية الداعمة له و المؤشرة سابقاً و عليه ظلت معامله محدودة او مقلدة لمعامل سابقة حققت نجاحات متواصلة،في الوقت الذي كان عليه الاندفاع للاستفادة من هذا الدعم والتشجيع لتوسيع معامله او انشاء معامل جديدة وفق نظرة اقتصادية تقوم على دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية والتسهيلات التي التزمت الحكومة في تقديمها بموجب تلك القوانين من جهة و بالتعاون مع الاستثمارات العربية و الاجنبية من جهة ثانية.

3.لايمكن اغفال الظروف غير الطبيعية (الحروب و الحصار الاقتصاد الاقتصادي و الاحتلال الاجنبي) التي مرت على العراق في تأثيرها المباشر على انشطة القطاع الخاص التي اصابها الدمار و سرقة موجوداتها من جـــهة و ضـــعف توفر البيـــانات و المعلومات المطلوبة لهذه الانشطة والانقطاع عن المتقدم في العالم من التكنولوجيا والخبرات و المعارف الفنية و هجرة الاموال الخاصة واصحابها من رجال الاعمال الى خارج العراق بعد عام 2003 في الوقت الذي اغرقت اسواق العراق بانواع السلع الاستهلاكية رديئة الجودة بعيداً عن دوائر السيطرة و التقييس و الكمارك و حماية المستهلك . و بالتالي فأن محاولات الاصلاح الاقتصادي وتبني سياسة اقتصاد السوق من خلال عدة اوامر صدرت عن الحاكم المدني الامريكي في العراق و

المرقمة (18و 39و40و64) لعام 2003/3/19 الخاصة بالاستثمار و الضرائب و الكمارك والبنك المركزي العراقي فهي الاخرى لم تعمل باتجاه تفعيل و تسهيل دخول الاستثمارات الاجنبية الى العراق الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى اصدار القانون رقم (13) لعام 2006 الذي اعطى عدة مزايا و ضمانات للمستثمرين الاجانب منها :-

1.حق التملك للاراضي التي تقام عليها المشاريع الاستثمارية .

2.حق المشاركة مع المشاريع الحكومية و القطاع الخاص في اقامة المشاريع المختلطة .

3.الاعفاءات من الرسوم و الضرائب لمشاريعهم في العراق .

4.حرية ادخال رؤوس الاموال و اخراجها مع الارباح والفوائد والاستثمار في الاوراق المالية بألاسهم و السندات و المحافظ الاستثمارية .

5.ضمان عدم التأميم و المصادرة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية ما لم يصدر بحقها حكم قضائي حصراً.

6.اعطاء حق بيع المستثمر الاجنبي لمشاريعه في العراق كلياً او جزئياً .

7.منح تأشيرات الدخول و الاقامة للمستثمرين الاجانب و من يعمل معهم .

الفصل الرابع - اهمية الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد العراقي

ان تراكم المشاكل التي احاطت بالاقتصاد العراقي سالفة الذكر لا تصيب بالاحباط والتشاؤم المتطلعين الى بناء اقتصاد عراقي متطور في ظل امكانياته و ثرواته المالية و الطبيعية والبشرية 000 ولا مناص من الخروج من ازماته الا من خلال تبني سياسة تنموية اقتصادية وطنية تصب في اصلاح هياكه الاقتصادية وفق الخطوات التي يراها الباحث وهي :

1.اعادة تقييم مشاريع القطاعات الانتاجية الحكومية وفق معاير كفاءة الاداء للعاملين و جودة الانتاج من قبل هيئات متخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكفاءة الاداء(ويمكن الاستعانة بخبراء دوليين الى جانب الخبراء العراقيين) مع توفير كل البيانات و المعلومات والموارد المالية واللوجستية التي تمكنها من اعطاء الرأي و المشورة بدقة وموضوعية حول الامور الاتية :-

أ.بقاء هذه المشاريع تحت مظلة الحكومة مع توفير مستلزمات تأهيلها الادارية و الفنية و التكنولوجية (و يقصد الباحث تأهيل هذه المشاريع الموزعة في العراق منذ اكثر من ثلاثة عقود ارتبط بها تأثيرات اقتصادية واجتماعية) و يمكن في هذا المجال الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية لتوفير المعدات و التكنولوجية الحديثة للعديد من المشاريع في مختلف القطاعتات من خلال تغيير انماط العمل و الانتاج لهذه المشاريع و بالتالي مغادرة سياسة احلال الواردات الاجنبية وابدالها بالمنتوج الوطني و قدرته التنافسية في الاسواق الدولية .

ب.مساهمة هذه المشاريع في خلق الفائض الاقتصادي و تكوين الادخارات المحلية لتمويل استثمارات جديدة تتلائم مع حاجة الاقتصاد العراقي المستقبلية و تنميته المستدامة .

2.دراسة امكانية تحسين ادارة اموال الدولة كأداة لتنظيم الاستثمارات و ضبط تحصيل الموارد السيادية كالضرائب و الرسوم و تنويع مصادر الدخل و بالتالي تقليل الاعتماد على الموارد المالية النفطية التي تشكل من 87% الى 95% من الايرادات المالية للموازنة العامة و ان القطاع النفطي هو الاخر يساهم بأكثر من 56% من الناتج المحلي الاجمالي و ما يترتب على ذلك من خفض الانفاق الحكومي و خاصة المبالغ المخصصة لتمويل النفقات التشغيلية (على ان لا يؤثر ذلك على الاجور و الرواتب للعاملين في اجهزة الدولة و المتقاعدين) للمساهمة في معالجة ظاهرة العجز المزمن الذي شهدته الموازنة العامة في السنوات الاخيرة من جهة و هذا يتطلب خلق اقتصاد نامي متنوع الموارد لحمايته من مشاكل اقتصادية و اجتماعية منها ما يتعلق بأضعاف نمو القطاعات الانتاجية و عدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية و هذا يخفف من تأثير تقلباتها على الاقتصاد العراقي . و العمل زيادة النفقات الاستثمارية و الابتعاد قدر الامكان عن المعالجات الانية التي تزيد من المشاكل و تعمقها اكثر من معالجتها و الانتهاء منها. وفي هذا الصدد يتطلب اعتماد سياسة اقتصادية اكثر عقلانية من خلال اعادة النظر في هيكلة الاقتصاد العراقي و تنظيم مؤسساته بما يؤمن تطبيق القوانين و التشريعات المنظمة بعيداً عن حالات الفساد المالي و الاداري و الهدر في اموال و موارد الدولة حتى اصبح ترتيب العراق الدولة (175) من مجموع الدول الاكثر فساداً في العالم و البالغة (183) دولة عام 2012.(26) و ان مؤشر سهولة اداء الاعمال الصادرة عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية يظهر تراجع موقع العراق في هذا التصنيف الدولي الى (175) عام 2009 بعد ان كان (164) عام 2008.(27) ، كما ان الامم المتحدة قد صنفت العراق بتسلسل (134) في معدلات التنمية البشرية عام 2011 في الوقت الذي صنفت دبي و البحرين بتسلسل (3) و (30) على التوالي .(28) و هذا ما اكدته منظمة الشفافية العالمية و اشار اليه تقرير المفتش العام الامريكي المسؤول عن اعمار العراق و المقدم الى الكونكرس

مع بداية هذا العام مستشهداً بتأكيد رئيس الوزراء العراقي (ان الفساد المالي و الاداري في العراق اخذ يشكل تهديداً اكثر مما يهدده الارهاب) و ان مشروع العفو العام الذي لا يزال مركوناً تحت قبة مجلس النواب يسمح في احدى مواده للوزراء منع استجواب اياً من كبار المسؤولين في وزاراتهم و يمنحهم الحصانة للتحقيق في حالات الفساد المالي و الاداري.

3.اعادة هيكلة الوزارات و المؤسسات الحكومية والهيئات غير المرتبطة بالوزارات و تعدد الدوائر التنفيذية والاستشارية في المؤسسات الرئاسية و انقاذها من ظاهرة الترهل التي اخذت تشكل عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة 000بما يضمن تحديد عدد الوزارات والمؤسسات التي تتناسب و حاجة مرحلة الاصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و ان يكون العاملين فيها مختارين وفق معايير الشهادات و الكفاءات و الخبرات المتراكمة بالتنسيق مع الجامعات و مراكز البحوث والتأهيل المتخصصة بما يمكنهم من استيعاب التقنيات و المعارف الحديثة في الادارة والانتاج والتسويق و يمكن في هذا المجال الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية التي سيتاح لها تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي واعمار العراق و بالتالي فأن تنفيذ ذلك سيمكن ابعاد الحلقات الادارية الطفيلية المعرقلة للعملية الانتاجية، وهذا لا يعني الرمي بهم الى شوارع بغداد و المدن العراقية الاخرى المكتظة بالاف من الاشخاص الذين لايجدون العمل المناسب لهم بل المطلوب تأهيل هؤلاء في مراكز تدريب على مختلف الاختصاصات لاستيعابهم في انشطة القطاع الخاص الذي سيأخذ طريقه الى التوسع و التنوع بالتعاون مع الاستثمارات الاجنبية القادمة .

4.ان هذا البحث يهدف في احد جوانبه تأكيد حقيقة اقتصادية مفادها ان معالجة مشاكل الاقتصاد العراقي سالفة الذكر في هذه المرحلة يجب و يجب ان تكون من خلال برامج اقتصادية اساسها التعاون بين القطاعات الانتاجية الحكومية والخاصة في تعبئة و استثمار الموارد والثروات الاقتصادية و رفع كفاءة استثمارها و تهيئة الظروف و البيئة الاستثمارية الملائمة لتطبيق اصلاحات جذرية تشمل اعادة هيكلة الدولة و مؤسساتها الادارية والانتاجية آخذين بنظر الاعتبار الظروف و المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الدولية و خاصة ما يتعلق بتداعيات الازمة المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة والاسواق العالمية ، والاقليمية المتمثلة بما يعرف بثورات الربيع العربي و انعكاساتها المستقبلية في منطقة الشرق الاوسط على ان يكون تأثيرها ايجابياً على عقلية و سلوك الانسان العربي و منسجماً مع التغيرات السياسية و الاقتصادية الدولية و يضمن تحقيق مصالح المنطقة و امنها.

و من واقع تجارب الكثير من الدول النامية التي عرفت بالاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها ان اشكالية العلاقة بين القطاعات الحكومـية والخاصـة تعود الى الاختلاف الفكري التي تستند اليه القيادات السياسية والادارية لمؤسسات الدول و التي ترى في توجهاتها الاصلح لادارة الاقتصاد الوطني الامر الذي اغرقها في مشاكل سياسية و اقتصادية واجتماعية ابرز ما يمثلها ظواهر التضخم والبطالة و عدم استقرار اسواق الصرف و العجز المالي المزمن و الفساد المالي و الاداري و تعاظم مديونياتها الخارجية الامر الذي اجبرها اللجوء الى تبني دعوات الاصلاح الاقتصادي و صندوق النقد الدولي بترغيب و مباركة الدول المتقدمة و شركاتها المتعددة الجنسيات و اجبارها الدخول في مصفوفة العولمة التي تلقي بظلالها ليس على الاصلاح الاقتصادي بل ليتجاوز ذلك الى اعادة النظر في بنيتها الاجتماعية (قيماً و تقاليد و ارث حضاري) و مناهجها الثقافية ومعتقداتها الدينية و بالاتجاه الذي يلزمها تطبيق آليات اقتصاد السوق واشاعة مفاهيم الحرية و الديموقراطية والشفافية و ربط ذلك بتقديم المساعدات المالية و الفنية و في حالة مخالفتها تنهال عليها العقوبات السياسية والاقتصادية من الامم المتحدة و المنظمات المرتبطة بها . وهنا يثار السؤال 00 اذا كانت هذه منطلقات الدول المتقدمة و المنظات الدولية المرتبطة بها اكثر من ارتباطها بالمواثيق و المعاهدات المقرة من قبلها 000 اذا كانت هكذا فلماذا فشلت الدول المتقدمة في حل مشاكلها الاقتصادية المتمثلة بالازمة المالية التي لا تزال تعاني منها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي والدول المرتبطة بهما منذ عام 2007 و التي اتخذت عدة مظاهر هي :-

1.اغراق المؤسسات المالية والمصرفية في القروض الوهمية (سياسة التوريق) التي اخذت طريقها الى المضاربة في الرهن العقاري و تجارة السلع الاستراتيجية كالنفط و البرامجيات و الاتصالات يكشف ذلك ان حجم المعاملات المالية الخاصة بهذه الانشطة بلغت (680) ترليون دولار في حين ان حجمها الحقيقي كان (68) ترليون دولار . حيث بلغ حجم الناتج الاجمالي العالمي (47) ترليون دولار و حجم الاوراق المالية المتعاملة بها الشركات (51) ترليون دولار و حجم السندات (48) ترليون دولار و حجم المشتقات (473) ترليون دولار و ذلك في 2008/11/12 .(29)

2.فشل الكثير من كبريات الشركات الصناعية في الدول المتقدمة في تسويق انتاجها من السلع الوسيطة و الرأسمالية من خلال فروعها و بما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات الامر الذي ترتب عنه مشاكل مالية فوق طاقة هذه الشركات مما اجبرها الى اغلاق فروعها الانتاجية و المراكز التسويقية و تسريح الالاف العاملين فيها و تحميل حكوماتها و في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية اعباءً مالية مما دعاها اللجوء الى صندوق النقد الدولي ولجنة العشرين فيه

و عقد اجتماعات دورية لخبرائها و رؤوسائها دون التوصل الى حلول او حتى الحد من تداعيات الازمة على اقتصاديات بعض هذه الدول كاليونان و اسبانيا و ايطاليا 000و ماخفي كان اعظم بالنسبة لاقطار الخليج العربي و مصير مدخراتها المالية البترولية في المصارف و المؤسسات المالية الامريكية والاوربية والتي تقدر بأكثرمن (5000) مليار دولار ناهيك عن المستثمر في مشاريع انتاجية وعقارات في تلك الدول .

3.تأثير الازمة المالية على الدول العربية بحيث تراجع نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي فيها من 4ر6% عام 2008 الى 2ر3% عام 2009 و الى 4ر3% عام 2010 و انخفاض التحويلات المالية للعاملين العرب في اوربا بنسبة 5ر10% عام 2009من مجـــموع مبالغـــها البـالغة (4ر20)

مليار يورو عام 2008 و انخفاض الموارد المالية النفطية للدول العربية عام 2009 بحدود (10) مليار دولار . (30)

4. فشـــل سياسات المنظمات والمؤسسات المالية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي و البنك الاتحادي الاوربي في معالجة تداعيات الازمة المالية الحالية و التي انعكست بالشكل الاتي :-

أ.عدم استقرار اسعار صرف عملاتها الدولار و اليورو حتى هددت اتفاقيتها بالانهيار و ارتفاع اسعار الذهب في الاسواق الدولية.

ب.استمرار تقديم مئات المليارات من الدولارات و اليورو كقروض و مساعدات و بيع ما يماثلها من سندات الحكومات الاوربية لدعم المؤسسات المالية والانتاجية المتعثرة .

ج.دعوة بعض الدول التي تمتلك احتياطيات مالية عالية (المانيا و الصين و المملكة العربية السعودية) لزيادة مساهماتها المالية في صندوق النقد الدولي من جهة و ان تتحمل قسطاً اكبر في القروض و المساعدات التي تقدم الى الدول التي عصفت بها الازمة.

د.ظهور دعوات لاعادة النظر في السياسات المالية و النقدية لصندوق النقد الدولي و تجديدها لتنسجم مع المرحلة الحالية و متغيراتها السياسية و الاقتصادية التي يشهدها العالم و خاصة في ما يتعلق بتطور ونمو اقتصاديات دول مثل الصين والبرازيل و الهند و جنوب شرق اسيا و هذا ما اكده الرئيس الفرنسي ساركوزي في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الدوحة عام 2008 . و مع كل هذه الاجراءات لا تزال الازمة المالية قائمة وتأثيراتها غير مسيطر

عليها ... وليس هناك من الاقتصاديين في العالم المتقدم من يؤكد التوصل الى حلول جذرية للازمة او ان يحدد تأريخاً لنهايتها ، لا بل الجميع يحذر من ان المستقبل قد يحمل مشاكل اقتصادية و مالية ربما تكون اكثر صعوبة مما شهدته الازمة في سنواتها الاخيرة حتى ان منظمة الامم المتحدة لتجارة و التنمية (UNCTAD) في تقريرها عام 2012 اشارت الى ان الاقتصاد العالمي يمر في ظروف حرجة و من المتوقع ان لايشهد نمواً ملوموساً خلال العقدين القادمين و يعود ذلك ليس لاسباب اقتصادية فقط و انما لصانعي القرارات السياسية في الدول المتقدمة . كما ان رئيس وزراء المملكة المتحدة (براون) يصف الازمة في 2009/1/25 بأنها (ولادة صعبة لنظام اقتصادي عالمي جديد حيث الدول الاقل فقراً عانت من الازمة المالية بشكل صامت بسبب ظروفها الاقتصدادية وامكانياتها المالية و انها حالت دون معالجة الكثير من الهموم الاقتصادية و المشاكل التي يعاني منها المجتمع الدولي) . كما ان المستشارة الالمانية (ميركل) قالت (ان الازمة امريكية بالمقام الاول و نطالب امريكا بالتخلي من انها قوة مالية كبرى في العالم و قبول الخسائر لانها تعود لحالات الخلل في السياسة الاقتصادية والمالية لامريكا .

و في هذا الصدد فأن رئيس وزراء كندا اشار (ان الوضع الاقتصادي الامريكي اصبح مأساوياً و كارثي بسبب سياساتهم غير المسؤولة و ان الرئيس الروسي (ميدبيديف) في 2008/10/2 يصف الازمة (ان الازمة الحالية توكد ان عصر الهيمنة الاقتصادية الامريكية قد ولى). حتى ان الرئيس الامريكي السابق (بوش) قال فيها (ان الازمة المالية باتت تمس حياة الامريكيين و ممتلكاتهم و اخذت تشكل صعوبة بالغة على الاقتصاد الامريكي منذ مائة عام) .

اننا في هذه الدراسة لا نريد وضع العصا في عجلة الاقتصاد العراقي و جهود اصلاحه و اعماره و انما يقتضي الحال الاطلاع على نتائج التجارب التنموية في الدول النامية التي حققت معدلات متزايدة في نموها الاقتصادي كما هو الحال في الصين والهند والبرازيل و دول جنوب شرق اسيا اخذين بنظر الاعتبار الازمات المالية التي تعرضت لها.

الاستنتاجات :

في ظل هذا الوصف الموضوعي لاوضاع الاقتصاد العراقي و مشاكله و مظاهره التي يتفق عليها الكثير من الاقتصاديين و الباحثيين ، توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية :-

اولاً :- ان الظروف و المتغيرات التي احاطت بالعراق منذ اكثر من ثلاثة عقود (حروب و حصار اقتصادي و احتلال) و التي افضت الى نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي و قطاعاته

الانتاجية والخدمية الحكومية و الخاصة و الموازنة العامة و موازين مدفوعاته و التي تتضح على النحو الاتي :-

1.تردي الانتاج القومي و الدخل القومي و انخفاض الادخارات المحلية و ضعف الاستثمارات الحكومية و الخاصة و تدهور في اسعار الصرف للدينار العراقي بحيث انعكس ذلك بشكل اصاب الاقتصاد العراقي بالاختلالات الهيكلية و تزايد مظاهر البطالة و التضخم والفساد المالي والاداري .

2.استمرار الاعتماد على الموارد المالية النفطية في تمويل الموزانة العامة والتي تراوحت ما بين 87% -96% للسنوات 2003-2012 و التوسع في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية كما اتضح ذلك في الجدول سابقاً.

3.بقاء العقوبات المالية و الاقتصادية التي فرضت على العراق منذ عام 1990 و خاصة ما يتعلق بالبند السابع والهيمنة الدولية على موارد العراق المالية من خلال صندوق تنمية العراق و اصرار صندوق النقد الدولي على ايفاء العراق بدفع المديونية و التعويضات و الحصول على شهادة جدارة للاقتصاد العراقي كل هذا لايزال يورق الشعب العراقي من جهة و تقف الحكومة مكتوفة الايدي ازاءها .

4.اظهر واقع حال القطاع الخاص و انشطته على الرغم من كثرة القوانين و المؤسسات المشجعه له و المؤشرة سابقاً . ان هذا القطاع لم يتمكن من استيعابها و الاستفادة منها لاسباب لا تتعلق بالقطاع نفسه بل بالهواجس المحيطة به و المتعلقة بمؤسسات الدولة التي تخضع لسياسات معينة قبل 2003 و بعدها و كذلك الواقع الامني و العشوائية في السياسة الاقتصادية.

ثانياً:-يبقى الجانب الامني و الاستقرار السياسي في العراق (كما هو في الدول النامية) هما الضمان الرئيسية لبناء الاقتصاد وتطوير قطاعاته ، و هما مفتاح الابواب الرئيسية (Master Key) لعمل المؤسسات الانتاجية الحكومية و الخاصة و تحفيز الاستثمارات الاجنبية و منحها الضمان والحماية للمشاركة في تنمية الاستثمار العراقي وفق معايير تقوم على المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة لانه كما يظهر ان صدور قانون رقم 13 لعام 2006 و نظام الاستثمار رقم 2 لعام 2009 و المؤتمرات التي عقدت في عدة دول و دعوة شركاتها للمساهمة في اعمار العراق بالدفع آلاجل لم تساهم كل هذه في ان تتجه هذه الاستثمارات الى العراق و ان القليل القادم لايحقق الامال و طموحات العراقيين .

ثالثاً:-ان الاوضاع سالفة الذكر انعكست على علاقات العراق مع دول الجوار و الدول الاخرى و المنظمات العربية و الاسلامية و الدولية بشكل اصبح التدخل في شؤون العراق من اولويات الكثير منها و الذي انعكس على :-

1.ضعف التمثيل الدبلوماسي بين العراق و هذه الدول .

2.عدم التزام الدول المانحة التي شاركت في عدة مؤتمرات بدءاً من مؤتمر مدريد عام 2004 حتى الان فيما وعدت به من تقديم مساعدات مالية او الغاء مديوناتها او خفضها الا في حدود قليلة.

3.عدم تسهيل معاملات العراقيين المهاجرين اليها او المتقدمين للعمل او الدراسة او حتى التجارة مع شركاتها كنتيجة لحالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي لايزال يشهده العراق.

رابعاً:-تبقى الامال في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى العراق لا تقتصر على اصدار القوانين او عقد المؤتمرات و انما :-

أ. توفير البيئة الاستثمارية المناسبة (كما ورد في الفقرات ثانياً و ثالثاً) والتي تكفل تدفق الاستثمارات الاجنبية بشكل غير محدود و تضع العراق محطة انظارها و ضمن اولوياتها و هي تدرك الامكانيات المالية والثروات الطبيعية و البشرية المتوفرة في العراق منذ اكثر من قرن .

ب. على الرغم من اهمية ذلك فأننا يجب ان ندرك يقيناً بأن الاستثمارات الاجنبية يجب ان لاتكون بديلاً عن الادخارات المحلية بل هي مكملاً لها .

ج.التزام الاستثمارات الاجنبية القادمة للعراق باهداف و اولويات انماط التنمية والاصلاح الاقتصادي و خاصة الاستثمار في البنى التحتية لانها تخلق فرصاً اكثر لاستخدام العمالة من خلال التنمية المستدامة و ابعادها قدر الامكان عن استغلال فرص الانتعاش السريع للاستثمار لانه يساهم بزيادة العجز في الحساب الجاري و تخلف الادخار المحلي عنه و لكي لا تتكرر في العراق ما حصل في الدول الاخرى حول ما يسمى (الاسترخاء في الادخار المحلي الحكومي والخاص) و هذا يدفع الى ان تكون السياسة المالية و النقدية في العراق تعمل بأتجاه تكوين المدخرات المحلية .

د.على الرغم من اهمية تطوير قطاع الصناعة النفطية و الغاز الذي كان و لا يزال عماد الاقتصاد العراقي فأننا يجب ان ندرك ان التوجه السريع الى منح التراخيص لعدة شركات

اجنبية للاستثمار في هذا القطاع يؤكد رغبة هذه الشركات في العودة الى العراق بعد ان غادرته عام 1972 جراء تاميم مصالحها و انها استثمارات تبقى ناقلة و ليس ثابتة ومستقرة كما اثبتت تجاربها السابقة في العراق و الدول المنتجة الاخرى للبترول.

التوصيات :

يرى الباحث ان عملية الاصلاح واعادة اعمار الاقتصاد العراقي يجب ان تعتمد اسس تضمن تحقيق التنمية المستدامة و ترك المعالجات الانية و السريعة التي انعكست سلباً على نمو قطاعاته الانتاجية و تدني مؤشرات التنمية البشرية و تدهور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الوقت الذي يمتلك من الامكانيات المالية و الثروات الطبيعية و البشرية ما يميزه عن الدول الاخرى . و عليه نرى في الرؤيا المستقبلية للعراق ان يكون اقتصاد متنوع و منفتح على الاقتصاد العالمي وفق آليات متطورة للتعاون و التنسيق مع الاستثمارات الاجنبية التي تجد فيه من الفرص الاستثمارية المتاحة لا تجدها في غيره و على ان تكون هذه الفرص ضمن الاطر التشريعية و الاجراءات الواعدة و المنضبطة (غير المعقدة) بما يساهم في تسريع عملية الاصلاح و تعظيم الادخارات و الاستثمارات المحلية من خلال وضع استراتيجية تنموية مستقبلية اكثر استقراراً و التي تقدر استثماراتها اكثر من (100) مليار دولار .(31) و في ضوء ذلك نقترح التوصيات الاتية :-

اولا:- تأمين الاستقرار الامني و السياسي لانه من الاهمية لضمان تطبيق برامج الاصلاح و النمو الاقتصادي و يحفز تدفق الاستثمارات الاجنبية الى العراق من خلال معالجة الاخفاقات الامنية و الارتقاء بالاجهزة المختصة لاعادة هيبة القانون و النظام و بالتعاون مع ممثلي الشعب في مجلس النواب كل في منطقته و مع منظمات المجتمع المدني القائم على الثقة المتبادلة والعمل المشترك لحماية العراق و شعبه و ضمان حرية الرأي و حقوق الانسان و تحقيق الامن الاقتصادي و الاجتماعي.

ثانياً:- الافصاح عن سياسة اقتصادية وطنية فيها من الموضوعية والعقلانية تعتمد مبدأ النمو المتوازن للانشطة الاقتصادية المنتجة للثروة الحكومية والخاصة باتجاه تفعيل دور الدولة في هذه الانشطة و تنشيط الانفاق العام من خلال تنفيذ برامج تنموية تهدف الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي و رفع كفاءة و جودة المنتج المحلي و بالتالي زيادة معدلات الادخار و الاستثمار المحليين و كل مايصب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة المتوازنة من اجل تقدم العراق اقتصادياً و اجتماعياً و رفاهية شعبه من خلال :-

1.ايجاد مناخ استثماري ملائم من خلال اعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية و ضمان الاستثمارات الوطنية و الاجنبية وتحسين مكانة العراق لدى مجتمع الاستثمار العربي و الاجنبي و اتاحة الفرص الكثيرة لهم وفق مبدأ تكافيء الفرص و تنافس الجميع بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة و الخيارات الاستثمارية (مثل نظام المشاركة او عقود الخدمة او عقود الايجار او عقود الادارة والتشغيل و الصيانة او نظام BOTاو الخصخصة) كل ذلك يتطلب تأهيل مؤسسات الدولة وفق اساليب الادارة الحديثة واشاعة ثقافة المصلحة الوطنية والقضاء على الهدر في المال العام والفساد المالي و الاداري.

2.ضمان مساهمة النشاط الخاص المحلي من خلال منظماته المهنية المتخصصة في توصيف البيئة الاستثمارية و عضوية الهيئات الاستثمارية في المحافظات و التعاون مع المستثمرين العرب و الاجانب و العمل على اعطاء البعد الايمـــاني و الاجتماعي لانشطة هذا القطاع من خلال آلاية القرآنية الكريمة بسم الله الرحمن الرحيم "وفي اموالهم حق معلوم للسائل و المحروم" "خذ من اموالهم صدقة تزكيهم" و توفير كل المستلزمات اللازمة لتنمية و تطوير مشاريع القطاع الخاص .

3.الاسراع في اصدار قانون المحافظات و الاقاليم و تقليل ظاهرة التفاوت في ما بينها و تفعيل تنمية المشاريع فيها من خلال منح صلاحيات مجالس المحافظات و زيادة المبالغ الاستثمارية اللازمة لتعزز قدراتها التخطيطية والتنفيذية للمشاريع التي تتوفر مقوماتها في المحافظات و اعطاء اهمية للصناعات التقليدية الشعبية التي عرفت في مجتمعات العراق و بيئاته المختلفة و تشكل طلباً متزايداً عليها في الاسواق المحلية و الخارجية و توفر فرصاً كثيرة للعمل و تساهم في تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الاقتصادي و استقطاب الاستثمارات المحلية و الاجنبية .

4. اهمية دور الجامعات العراقية (الكليات و مراكز البحوث) بما فيها الكليات الاهلية و مؤتمراتها العلمية و ذلك لتبادل الافكار و انضاجها و التوصل الى رؤى مشتركة مع مؤسسات الدولة و يوفر لها ما تحتاجه من دراسات و بيانات و برامجيات و هذا يحقق افاق التعاون المشترك بينهم من اجل امن العراق و استقراره و يسارع في تنميته الاقتصادية و الاجتماعية وتـــهيئة الكـوادر الادارية و الفنية وتأهيل العاملين في مؤسسـات الدولـة وان يعمل الجميع من اجل اتاحة فرص العمل امام الاكثر كفاءة و المشهود لهم بتأريخ وظيفي متميز بطهارة الايادي و سلامة النوآيا و الفكر المتجدد والمبدع و بالتالي تكون الجامعات في خدمة المجتمع .

ثالثاً:- دعوة السلطات التشريعية و التنفيذية الاسراع بمناقشة و اقرار القوانين التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية كقانون الموازنة العامة و الحسابات الختامية و قانون النفط و الغاز و قانون صلاحيات مجالس المحافظات و القوانين الاخرى المتعلقة باستثمار اراضي و عقارات و املاك الدولة و الحماية الفكرية والنشر و مجلس الخدمة الاتحادي و توحيد قوانين الخدمة المدنية والتقاعد بما يضمن حقوق المواطنين المكتسبة وامنهم الاقتصادي والاجتماعي في بلد تؤكد الحقائق ضخامة موارده و ثرواته.

رابعاً:- تبني سياسة خارجية للعراق مع دول الجوار و المجتمع الدولي (دولاً و منظمات) تقوم على الاحترام المتابدل و العلاقات المتوازنة و وضع حداً لتدخل بعضها بالشؤون العراقية و المساس بقيمه الوطنية و القومية. ان هذه السياسة المستقلة ستمكن العراق من العودة الى مكانته المتميزة في المجتمع العربي و الدولي و هذا يساعده على المطالبة بأعادة النظر بالاعباء المالية التي فرضت عليه (المديونية و التعويضات) و تورق الشعب و تأثر على اقتصاده و ذلك من خلال اقتراح هيئة تحكيمية محايدة لاعادة تدقيق صحة البيانات و شرعيتها يشارك فيها خبراء عراقيون و الدول المطالبة لان هناك مباديء قانونية تقوم على احترام و قبول العقود من جهة و عدم شرعية العقود و رفض تسديدها لاسباب سبق الاشارة اليها سابقاً ، و مطالبة الدول التي ساهمت في احتلال العراق بأن تكون مساهماتها المستقبلية في اعادة اعماره و تنميته الاقتصادية وبالتالي اقامة علاقات مشتركة تقوم على الاحترام والتعاون و الامن الدولي.

المصادر:

(1) وزارة العدل :- الوقائع العراقية ، العدد/4031 في 2007/1/17
(2) راجع في هذا الموضوع :

د.حامد مصطفى الغماز :-الاستثمارات الاجنبية – معهد الدراسات المصرفية/القاهرة 1960ص1
د.اديب قاسم شندي:-دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي-مجلة دراسات اقتصادية/ بيت الحكمة العدد/21 لعام 2009 ص30
(3) راجع في هذا الموضوع :
د.وهبي غربال :-الاستثمارات الاجنبية و دور الشركات متعددة الجنسية/المؤتمر العلمي للاقتصادين المصريين مارس/1976/القاهرة ص36

محمود حافظ غانم : الاستثمارات الاجنبية و دور الشركات متعدة الجنسية/المؤتمر العلمي للاقتصادين المصرين/المصدر السابق ص78

(4) راجع في هذا الموضوع :

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي:-سياسة الاصلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص في العراق/حلقة نقاش في 2004/8/9 ص8

د.عصام الدين مصطفى بسيم:-النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية/القاهرة-1972 ص15

ايسر ياسين فهد : واقع المناخ الاستثماري في العراق/مجلة دراسات اقتصادية/بيت الحكمة العدد2011/23 ص27

(5) ان مصدر هذه التراكمات المالية التي تعود الى اقطار الخليج العربي عن عوائدها من البترودولار التي بلغت عام 1980 (750) مليار دولار ازدات الى (2000) مليار دولار عام 1990 و الى (5000) مليار دولار عام 2007 عدا استثماراتها في العقارات و المواني‌ء في تلك الدول .

(6) د.ابراهيم حسن العيسوي:-مدى واقعية الامال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة/المؤتمر العلمي للاقتصادين المصريين/المصدر السابق ص116

(7) د.اديب قاسم شندي:-المصدر السابق ص 36

(8) د.ابراهيم حسن العيسوي:-المصدر السابق ص 117

(9) د.الفونس عزيز:-المؤتمر العلمي للاقتصادين المصريين/المصدر السابق ص123

(10) د.محمد محمود الامام:-دور رأسمال الاجنبي في التنمية طويلة آلاجل/المؤتمر العلمي للقتصادين المصرين/المصدر السابق ص 108

(11) سيف الدين محمد الحديثي : القطاع الخاص و مستقبل الاقتصاد العراقي/المؤتمر الاول لحركة الوفاق الوطني في 2004/5/15 ص13

سيف الدين محمد الحديثي : اعمار العراق/السياسات و المستلزمات-مؤتمر رجال الاعمال العرب/عمان 2004 ص10

(12) د.عصام الدين مصطفى بسيم:- المصدر السابق ص 15 حيث صدر النموذج الامريكي عام 1948 و الياباني عام 1956 و الالماني عام 1959 و البنك الدولي عام 1965 بالاضافة الى نماذج لكل من السويد و الدنمارك و فرنسا

(13) د.حامد مصطفى الغماز:-المصدر السابق ص23-24

(14) د.عصام الدين مصطفى بسيم:-المصدر السابق ص22

(15)مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:-قرار السوق العربية المشتركة رقم (17) في 1946/8/13 القاهرة،و اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية/القاهرة/1970 المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي:-رقم القرار85 في 1957/6/3/القاهرة
(16) د.ابراهيم حسن العيسوي:-المصدر السابق ص132
د.احمد ابريهي :-الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر و الانفتاح المالي/بيت الحكمة-بغداد/2011 ص82 و 86
(17) د.ابراهيم حسن العيسوي:- المصدر السابق ص142
(18) د.ابراهيم حسن العيسوي:-المصدر السابق ص 123
(19) د.احمد ابريهي:-المصدر السابق ص 87
(20) د.احمد ابريهي:-المصدر السابق ص 86
(21) سيف الدين محمد الحديثي:-دور صناعة النفط في التنمية الاقتصادية في العراق/رسالة الماجستير/جامعة القاهرة/1971 ص35
(22) سيف الدين محد الحديثي:-اعمار العراق/الاساسيات و المستلزمات/مصدر سابق ص35
(23) ديوان الرقابة المالية:-الحسابات الختامية للموازنة العامة للسنوات من 2003-2009
(24) بيت الحكمة:-مجلة الحكمة/العدد38لعام2003(ندوة عن الديون والتعويضات الظالمة) ص28
(25) OPEC:-ANNUAL Statistical – bulletin-1976-1980-1999- Vienna
(26) ايسر ياسين فهد:-دار الحكمة:مجلة دراسات اقتصادية/العدد2010/22ص28
(27) د.اسامة عبد المجيد العاني:-مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي/مجلة الحكمة/بيت الحكمة/العدد/18 لعام 2001 ص 131
(28) بلاغ سامية:-الازمة المالية العالمية وتأثيرهاعلى دول الشرق الاوسط/دراسات اقتصادية/بيت الحكمة/العدد/ 22 لعام 2009 ص135-136
(29)حازم البيلاوي:-مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة في 2011/11/20
(30) د.آمال شلاش:-رؤيه في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب/بيت الحكمة/مجلة الحكمة / العدد 34 لعام 2003 ص 46
د.علي عبد محمد سعيد الراوي:-آفاق و اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق/الندوة العلمية لكلية الادارة و الاقتصاد/جامعة بغداد في 2004/7/28

(31) سيف الدين محمد الحديثي:-النشاط الخاص و تنمية الصناعات الشعبية/مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية/العدد 5 لعام 2002 .

جدول يوضح الايرادات العامة و النفقات العامة (التشغيلية و الاستثمارية)
و ايرادات النفط و معدل مساهمتهما في تمويل الميزانية للسنوات 2003-2012 مليار دينار

السنوات	مجموع الايرادات	نسبة الزيادة	مجموع النفقات	نسبة الزيادة	النفقات التشغيلية	نسبة الزيادة	النفقات الاستثمارية	نسبة الزيادة	النفط الخام العراقي	%	الايرادات النفطية	نسبة المساهمة
2003	16046	-	4917	-	4902	99,7	15	-	11099	242,7	15791	97,7
2004	32988	105	31521	541	31521	542	-	-	11457	7,8	32625	98,8
2005	40435	22,7	30831	2,2	29880	5,2	2951	-	9604	5,5	35256	87
2006	49055	21,3	37494	2,2	41691	39,5	9272	214	11166	20,4	44702	90,2
2007	54965	12	39308	4,8	32720	21,5	6588	28,9	15657	35,4	47592	86,6
2008	80641	46,7	67277	71	52301	59,8	14976	127,3	13364	14,6	70651	87,5
2009	55243	31	55589	17,4	45941	12,2	9648	35,6	3466	10,2	46600	84,3
2010	61735	11,9	84657	52,3	60981	18,9	23677	145,4	22922-	27,1	59794	96,8
2011	80935	31	96663,3	14,2	66596	9,2	30066	26,9	15628-	14,2	76784	94,1
*2012	102991	8,8	1170535	21,1	77148	15,8	39947	32,9	14104-	21,4	83275	95

المصدر :

1.ديوان الرقابة المالية :- الحسابات الختامية للموزانة العامة للسنوات 2003-2009

2.وزارة العدل :- الوقائع العراقية الاعداد 4145 في 22/ شباط/2010 و 4180 في 14/اذار/2011

* وزارة المالية :- مشروع الموازنة العامة لعام 2012 المقدم الى مجلس النواب